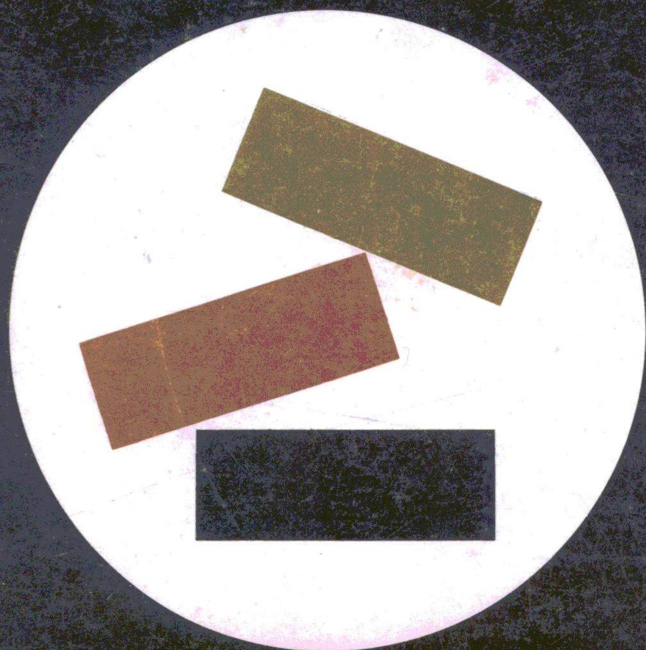
خيرات البيضاوي



معهد الانماء العربي

التضخّم وآثاره في العالم الثالث



التقارير الاقتصادية
٦

التقارير الاقتصادية
٦

التضخم وآثاره في العالم الثالث

اعداد
خيرات البيضاوي

معهد الانماء العربي
فرع لبنان



معهد الانماء العربي

المركز الرئيسي : ص.ب : ٨٠٠٤ طرابلس - ج.ع.ل.

فرع لبنان : ص.ب : ١٩/٥٣٠٠ بيروت

الطبعة الاولى ـ بيروت ١٩٧٦

تمهيد

ظاهرة التضخم وحيرة الحكومات في معالجتها

« التضخم » ظاهرة « مرضية » ، ومؤشر لا يخطىء على وجود خلل ما في دوران الاقتصاد دورته الصحيّة الكاملة . وهو يتميّز بارتفاع حاد في الأسعار ، فينعكس آلياً على الأجور وانخفاض قيمتها الشرائية الحقيقية . أما أسباب ارتفاع الأسعار فتعود إلى كثرة النقد المتداول ، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات . ويتبع كل ذلك عادة انخفاض مستوى المعيشة لأصحاب الأجور المحدودة ، واضطرابات اجتماعية ـ سياسية تفضي في أغلب الأحيان إلى تغيير النظم السياسية القائمة ، أو إدخال تغييرات جذرية عليها ، أو زيادة تدخّل السلطات الرسمية في الإشراف ، أو الترشيد ، على بعض القطاعات الاقتصادية لفترة محددة في العالم غير الاشتراكي .

وليست هي المرة الأولى التي يدور فيها العالم في « الحلقة المفرغة » للتضخّم السرطاني المتجسّد في ترهل الجسم النقدي لبلد ما ، وظهور بعض التورمات الشحميّة الخبيثة عليه .

ففي عام (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦) ، ارتفعت الأسعار في المجر في خلال عام واحد بنسبة (٣،٨١ × ١٠ ، ٢٧) ، أي ما يعادل أكثر من ألف في المائة . ولقد اكتوت ألمانيا في عامي (١٩٢٢ ـ ١٩٢٣)

بنار التضخُّم ، إذ ارتفعت فيها الأسعار حينذاك بنسبة (١،٠٢ × ١،٠١) .

ومن المعلوم أن النظام الاقتصادي في العالم غير الاشتراكي قد ولد من رحم سياسة عدم تدخُّل الحكومات في الشؤون الاقتصادية التي نادى بها « آدم سميث » في القرن التاسع عشر ، ثم أرسى قواعدها من بعده « اللورد كينس » . وكان « العمود الفقري » لهيكلية الاقتصاد الرأسمالي الذهب ، واعتباره المؤشر الحقيقي لقيمة كل نقد . فهو ثابت القيمة ، لا يتغيّر ، ويمكن الاعتماد على قيمة قوته الشرائية في المبادلات التجارية الدولية .

إلاّ أن الخراب والدمار اللذين حلاّ بأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الأولى ، وما تبعها بعد ذلك ، بما عرف بالأزمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩ — ١٩٣٢) قد أجبر بريطانيا على وقف التعامل بالذهب في ٢١ أيلول — سبتمبر (١٩٣١) مع مجموعة دول الكومنولث ، وسكاندينافيا وأميركا اللاتينية . وذلك ما دفع الولايات المتحدة أيضاً في آذار — مارس (١٩٣٣) إلى وقف التعامل بالذهب ، ثم إلى خفض قيمة الدولار بالنسبة للأصفر الرنان إلى (٥٩،٦) في المائة من قيمته القديمة في (٣١) كانون الثاني — يناير (١٩٣٤) .

ولقد أقدم رئيس الولايات المتحدة « فرنكلين ديلانو روزفلت » على خطوة نقدية حاسمة في عام (١٩٣٦) لتثبيت أسعار العملات بالنسبة للذهب ، وفي طليعتها الدولار ، إذ جعل سعر اوقية الذهب (٣١،١٠٤ غراماً) ، (٣٥) دولاراً أميركياً ، بمعنى أن كل من يحمل معه (٣٥) دولاراً أميركياً ، ويريد تحويلها إلى ذهب فما عليه إلاّ أن يذهب إلى مصرف بلده المركزي ، ويستبدل دولاراته بالذهب .

أمــا السبب الحقيقي الكامن وراء قرار الرئيس الأميركي ، فهو استقطاب ثقة العالم بالدولار الورقي ، والدفاع عن نظــام أسعار الصرف الثابتة لبقيــة العملات عــلى أساس دعامتي الذهب ــ الدولار .

ولم يقدم الرئيس الأميركي على تلك الخطوة ، إلاّ بعد تأكُّده من أن الولايات المتحدة كانت تمتلك في ذلك الحين (٢٤) مليــاراً و (٣٠٠) مليون دولار ، أي ما يعادل (٨٠٪) من مجموع الذهب الموجود في العالم حينذاك . فالعملية رابحة إذاً على كلّ صعيــد : الاقتصادي ، والسياسي ، والنقدي ، ويتوّجها كلها تربُّع الدولار على عرش النظام النقدي العالمي .

ولقد انتهت الحرب العالمية الثانية بتدمير الاقتصاد الأوروبي الغربي والياباني معاً ، مما قوّى مركز الولايات المتحدة الاقتصادي والنقدي ، وعزّز مركز الدولار للتبادل التجاري .

وقد اضطرّت بريطانيا إلى تخفيض الجنيه الاسترليني من (٤،٠٣) دولار إلى (٢،٨٠) دولار ، في (١٨) أيلول ــ سبتمبر (١٩٤٩) . وكذلك فعلت فرنسا بالنسبة إلى الفرنك ، إذ هبط إلى مــا يقارب (٥) سنتات في ذلك الحين .

ولكن اضطرار الولايات المتحدة إلى إعادة الروح إلى الاقتصاد الغربي ، تخوُّفاً من تحوُّل الجماهير الشعبية ، تحت وطأة الأزمــة الاقتصادية الخانقة إلى اعتناق المبادىء الاشتراكية والشيوعيــة ، وانجرافها نحو موسكو ، قد جعلها تغدق على أوروبا الغربية المساعدات التي تجاوزت المائة مليار دولار بين عامي (١٩٤٥ ــ ١٩٥٨) ، ففي الخمسينات اشتدّ طلب تحويل الذهب إلى دولارات . أما في

الستينات فقد انعكست الآية ، لسبب بسيط جداً وهو : تناقص الذهب المخزون في جوف حصن « فورت نوكس » الأميركي إلى ما يعادل (١٠) مليارات دولار بعد أن كان يعادل (٢٤،٣٠٠) مليـــاراً .

هنا تتداخل عوامل عجز ميزاني المدفوعـــات والتجارة . فميزان المدفوعات يشتمل على الرساميل الوطنية المستثمَرة في الخـــارج ، والخدمات الخارجية ، وكل ما يخرج من البلاد من أموال ، سواء عن طريق الأفراد (السياحة) ، أو الشركات ، أو المصارف ، أو غيرها من المصروفات . أما الميزان التجاري ، فيقتصر على البضائع والسلع المصدّرة ، وما يقابلها من سلع وبضائع مستوردة . فالميزان التجاري الأميركي كان فائضاً مثلاً عـــام (١٩٦٧) ، إذ بلغت الصادرات الأميركية حينذاك (٣١) مليار دولار مقابل (٢٦) ملياراً للواردات . أما ميزان مدفوعاتها فقد كان « عاجزاً » لأن مجموع ما خرج من أموال من الولايات المتحدة ، أو ما تلقته من الخارج أيضاً ، بلغ (٣٩) مليار دولار ، مقابل (٤١) مليار دولار دخلت السوق الأميركية ، مما يعني عجزاً يبلغ (٢) مليار دولار .

هناك أكثر من انتقاد يوجّـــه إلى مدلول ميزان المدفوعات الذي لا يمكن حصر جميع عناصره في سنة واحدة محددة . فبعض الاقتصاديين يصفونه بـ « المائع » ، والبعض الآخر يطلق عليه نعت « اللاواقعي » . إلاّ أن التيار السائد حالياً في العالم الرأسمالي يعتبر العجز في ميزان المدفوعات خسارة في ميزان الدخل القومي . أما هذا الأخير فيتألّف من العوامل التالية :

إيرادات الدخل القومي

١ – صافي الإنتـــاج .

٢ – صافي الموازنة في التعامل الاقتصادي الخارجي ، ومنها :

أ – صافي الموازنة بين الصادرات والواردات .

ب – صافي الفرق في أسعار السلع المتبادلة مع الخارج .

مصروفات الدخل القومي

١ – التراكم ، وهو يتألّف من :

أ – الاستثمارات لتوسيع الثروة القومية في المجالات الإنتـــاجية .

ب – الاستثمارات لتوسيع احتياطات الإنتاج والتداول .

ج – زيادة الاحتياطـــات .

٢ – الاستهلاك ، وهو يتألّف من :

أ – الاستهلاك الفردي .

ب – الاستهلاك القومي .

وهناك أيضاً الموازنة المالية للدولة ، وهي تتألّف من إيرادات الدولة ومصروفاتها في فترة زمنية محدّدة ، تعرَف عـــادة بالسنة المـــالية . وكل دولة تصطلح على موعد معين من السنة وتعتبره بداية السنة المالية لموازنتها . وتتضمّن الموازنة المالية للدولة العناصر التالية :

الإيـــرادات	المصروفـــات
— صافي الإيرادات .	— مصروفات أجهزة الدولة .
— الضرائب .	— مصروفات الدفاع الوطني .
— إيرادات المؤسسات الخاصة .	— الالتزامات الدولية .
— إيرادات المصالح المستقلّة .	— مصروفات مشاريع الإنتاجية .
— إيرادات العلاقات الاقتصادية والخـــارجية .	— مصروفات الضمان الاجتماعي وغـــيرها .
— الزيادة في النقود المتداوَلة .	— تكوين احتياطي نقدي .

والعجز في موازنة الدولة يسد ، في الأعم الأغلب ، بفرض بعض الضرائب على الكماليات أو رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع ، أو زيادة قيمة الطوابع المفروضة على المعاملات الرسمية وغيرها من التدابير . وهي ليست مشكلة عصيّة على الحل مثل العجز في ميزان التجارة والمدفوعات .

عـــلاج التضخم

لقد حار دليل الحكومات في كيفية معالجة داء التضخم . فمنها من يلجأ إلى العلاج التقليدي القائم على خفض قيمة العملة لتشجيع التصدير ، وتقليل الاستيراد . ومنها من يجمد الأسعار والأجور لمدة معيّنة ، ويرفع قيمة الفائدة على الأموال المستقرَضة ، ويفرض ضرائب جديدة بغية امتصاص كميات النقد الزائدة . إلاّ أن لكلّ من النهجين سلبياته ، ومضاعفاته السياسية ، والاجتماعية .

فلكي يعطي تخفيض قيمة العملة أكله ، لا بدّ من وجود مرونة في الطلب المحلي على السلع الأجنبية ، أي إمكان إنقاص حجمه بسهولة . وبالمقابل أيضاً ، يفترض أن يصبح الطلب الخارجي على السلع المحلية مشجعاً على زيادة البضائع الوطنية المعدّة للتصدير . وليس توافر العاملين السابقين سهـــلاً ، فالتنافس شديد بين الدول الصناعية الكبرى على تصريف سلعها في الأسواق الخارجية . وخفض قيمة العملة ، لا ينجح دائماً في اختراق جدار المنافسة الدولية لتصدير البضائع ، إلاّ أن ذلك العامل الإيجابي يقابله عامل سلبي ، وهو ارتفاع قيمة المواد الأولية المستورَدة من الخارج ، لأن دفع قيمة المبادلات التجارية لا يتم على أساس العملة الوطنية ، بل على أساس الدولار حـــالياً .

أما تجميد الأسعار والأجور وفرض ضرائب جديدة ، ورفع قيمة الحسم فكلّها عوامل تتداخل فيها المصالح الانتخابية للأحزاب الحاكمة في الدول الديمقراطية ذات النهج البرلماني الغربي .

فالناخبون في مجموعهم هم من العمال الذين لا ينظرون بعين الرضى إلى تجميد الأجور ، بل هم يطالبون دائماً بتجميد الأسعار ، وزيادة الطاقة الشرائية للأجور . وهم يكرهون الضرائب الجديدة ، وخصوصاً تلك التي تختبىء وراءها الحكومات ، وتسمّيها كماليات .

ففي المجتمع الاستهلاكي ، أصبح من العسير تصنيف السلع والحاجيات إلى كماليات ، وغير كماليات . من هنـــا تردّد أكثر الحكومات في اللجوء إلى ذلك النهج الذي يُفقدها أكثرية ناخبيها ، ويعرِّضها لسهام معارضيها ، وخسارة مقاعد الحكم في أول انتخابات نيابية تجريها . يضاف إلى ذلك ، المطالب العمالية في الضمان الاجتماعي ورعاية الأمومة ، والشيخوخة ، والتعليم ، والتطبيب المجانيين ، ومساعدة

العاطلين عن العمل ، إلى آخر سلسلة المطالب العمّاليــة التي قدح زنادها الوعي الاجتماعي المتزايد لدى الطبقات الكادحة في المجتمعات الاستهلاكية .

إن الدول الصناعية منذ الستينات ، وهي تحاول جاهدة كبح جماح التضخّم ، وليّ عنقه ، والتخلص من آثاره المدمّرة على الاستقرار الاجتماعي – السياسي . إلاّ أنها لم تنجح كلها في قطف حصار التدابير التي لجأت إليها ، وهي تتراوح بين المنهجين السالفي الذكر . إلاّ أن أسباب فشلها تعود إلى أسباب خارجة عن إرادتها ، وتتعلّق بالنظام النقدي العالمي ، ورفض الولايات المتحدة الإسهام في عملية إخراج النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى النور ، بعد انهيار النظام القديم ، على أثر إقدام الحكومة الأميركية على نقض اتفاقية « بريتون – وودز » من طرف واحد ، ووقف تحويل الدولار إلى ذهب ، وتسهيل عملية إغراق الأسواق العالمية بمليارات الدولارات ، عبر شركاتهــا المتعددة الجنسيات .

الفصل الاول

العوامل التي أدت الى التضخم المالي الحالي :

١ ـ دور الولايات المتحدة الحاسم

٢ ـ نقض اتفاقية « بريتون ـ وودز » النقدية

٣ ـ خلخلة النظام النقدي العالمي القديم

٤ ـ هيمنة الشركات الأميركية الكبرى على العالم غير الاشتراكي

٥ ـ « تعويم » العملات وتربع الدولار على عرش النقد العالمي.

١ – دور الولايات المتحدة الحاسم

تتحمّل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية ضخمة في خلخلة أعمدة هيكل النظام الاقتصادي العالمي ، وإطلاق « رصاصة الرحمة » على النظام النقدي المرتكز على مبدأ تحويل الدولار « الورقي » إلى ذهب ، وتثبيت أسعار صرف العملة ، وتأمين سيولة معقولة لتسهيل معاملات التجارة الدولية . فقبل زيادة أسعار النفط في السادس عشر من شهر تشرين الأول – اكتوبر عام (١٩٧٣) ، كان الرئيس الأميركي السابق « نيكسون » قد أقدم على الخطوات التالية للحدّ من آثار الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الأميركي منذ تورُّطها في حرب فيتنام في عام (١٩٦١ – ١٩٦٢) :

١ – رفع سعر الفائدة على القروض من (٦ ٪) عام (١٩٧١) إلى (١٣ ٪) في شهر آب – اغسطس عام (١٩٧٣) ، بسبب تقافز أسعار المواد الغذائية بنسبة (٦،٢ ٪) خلال شهر آب – اغسطس (١٩٧٣) ، وهو حدث لم تشهد مثيله الأسواق الأميركية منذ عام (١٩٤٥) ، وارتفاع أسعار « حبوب الصويا » (٣٠٠ ٪) في مدى عام (١٩٧٣) ، مما اضطرّ الإدارة الأميركية إلى حظر تصديرها إلى الخارج .

٢ — تخفيض قيمة الدولار مرتين ، الأولى في (١٨) كانون الأول — ديسمبر عام (١٩٧١) ، والثانية في شهر شباط — فبراير عام (١٩٧٣) بما يعادل (٢٠ ٪) من قيمته السابقة .

٣ — وقف العمل بتحويل الدولار « الورقي » إلى ذهب في (١٥) آب — اغسطس (١٩٧١) .

٤ — إغراق أسواق البورصة العالمية بمليارات الدولارات التي اضطرت الولايات المتحدة لإنزالها إلى الأسواق النقدية لتغطية تكاليف حرب فيتنام ، وهجرة مئات المليارات الدولارية الورقية إلى مختلف أنحاء العالم ، وخصوصاً أوروبا الغربية ، عبر الشركات المتعددة الجنسيات مما اضطرّ معظم الدول الصناعية منها والمتخلّفة إلى « تعويم » عملاتها بالنسبة للدولار أو تخفيضها ، وتركها تتأرجح هبوطاً وصعوداً على حبال مزاج المغامرين والمضاربين في أسواق النقد الدولية .

كل تلك العوامل مجتمعة انعكست آلياً على العالم الدائر في الفلك الاقتصادي الرأسمالي تضخُّماً في النقد ، وارتفاعاً في الأسعار ، وهبوطاً في القوة الشرائية للنقد ، وزيادة في عدد العاطلين عن العمل ، وتقلُّصاً ملحوظاً في مؤشرات النموّ في الدول الصناعية ، والتنمية في الدول المتخلّفة .

ولقد حاولت الولايات المتحدة « تجيير » تلك الانعكاسات الخبيثة ، وتحميلها للدول النفطية بسبب رفع أسعار النفط . إلاّ أن المعطيات الاقتصادية والنقدية تصفع تلك المحاولة ، فالأرقام وحدها تثبت أن سعر صادرات الحبوب الأميركية قد قفز من (٩،٤) مليار دولار عام (١٩٧٣) إلى (٢٢) مليار دولار عام (١٩٧٤) ، بينما زاد سعر

النفط المستورد إلى الولايات المتحدة من (٧،٦) مليار دولار عام (١٩٧٣) إلى (٢٤،٣) مليار دولار عام (١٩٧٤) . فالزيادة بين ارتفاع أسعار الحبوب والنفط ليست هائلة بالقدر الذي تحاول الولايات المتحدة تصويره .

ولكن هل تصحّ المقارنة بين الحبوب المستهلكة ، والنفط المحرّك لعجلات كلّ اقتصاد ؟

إن الإحصاءات الرسمية تثبت أن التضخّم قد ارتفع في شهر تموز – يوليو (١٩٧٤) إلى (١٤) في المائة في الولايات المتحدة ، و (٢٤) في المائة في بريطانيا ، و (٢٨) في المائة في إيطاليا ، ومن (٦) إلى (٩) في المائة في معظم الدول الصناعية .

فالعلّة التضخّمية التي يعاني منها العالم الصناعي الرأسمالي لا تكمن في زيادة أسعار النفط التي أدت ، حسب تقديرات « منظمة التعاون والتنمية الأوروبية » إلى رفع مؤشر التضخم العام بنسبة واحد في المائة فقط ، بل إلى فشل الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، في السيطرة على مؤشرات التضخم ، وارتفاع الأسعار ، وتدني القيمة الشرائية الحقيقية للنقد . وهي كلها مترابطة لا يمكن الشفاء منها إلاّ بمعالجتها كلها في وقت واحد معاً ، وهو ما عجزت عن تحقيقه حتى الآن الدول الصناعية الكبرى ، فنظام النقد العالمي ما زال هائماً على وجهه فوق مياه « تعويم » العملات الصعبة ، والولايات المتحدة تستمرّ في المناورة والتهرُّب من وضع أُسس نظام اقتصادي جديد ، بحجة اضطراب صحة اقتصادها ، وعدم تورُّد خدّيه ، ومراوحته مكانه في فترة النقاهة التي يمرّ بها . وهي كلها تعلات لا تقف على رجليها . فالعالم الاقتصادي لا يستطيع التوقُّف عن الدوران بانتظار صدور النشرة الصحية التي تزفّ بشرى شفاء الاقتصاد الأميركي من داء

التضخّم ، والركود ، والانكماش . ولكن القوّة الصناعية الهائلة التي تمتلكها الولايات المتحدة ، وطاقاتها غير المحدودة تجبر الدول السابحة في فلك العالم غير الاشتراكي انتظار تلك اللحظة ، التي لا يتوقع أكثر الخبراء الأميركيين الاقتصاديين تفاؤلاً اقتراب موعد إعلانها .

فالمجتمع الاستهلاكي قد سهل على المواطن العادي ، وكما يقول الرئيس بومدين ، « التبذير والبطر اللذين لا يسمح له بهما دخله المتوسط » . فالعلاج التقليدي للتضخم ، والبطالة وارتفاع الأسعار ، هو فرض الضرائب على الطبقات الموسرة ، وتجميد الأسعار لفترة زمنية محدّدة ، واعتماد سلّم متحرّك يوازن بين معدّل ارتفاع الأسعار والأجور ، ورفع سعر الفائدة .

لقد طغى المجتمع الاستهلاكي على كل تلك القواعد الاقتصادية ، وتمرَّد على « شد الأحزمة على البطون » ، وطالبت طبقاته الكادحة تحميل الدولة — والميسورين — أعباء مساوئه كلها ، ومن هنا تخبّط الدول الصناعية في أزمتها الراهنة ، ومحاولتها غسل أيديها منها ، وتحميل الدول النفطية مسؤولية تضخم نقدها ، وبطالة عمالها ، وارتفاع مستوى المعيشة فيها ، وذوبان القيمة الشرائية لعملاتها . وفيها كلها آفات يحملها رحم المجتمعات الاستهلاكية ، ولا علاقة عضوية لارتفاع أسعار النفط بها ، لا من قريب ، ولا من بعيد .

٢ — نقض اتفاقية « بريتون — وودز » «Bretton woods» النقدية

في الفاتح من شهر تموز — يوليو عام (١٩٤٤) اجتمع ممثلو (٤٤) دولة في الولايات المتحدة الأميركية في مدينة « بريتون — وودز » لتدارس شؤون وشجون نظام النقد الدولي بعد أن خلخلت معارك الحرب العالمية الثانية كل اقتصاديات الدول التي اشتركت فيها ، بما فرضته

من أعباء مالية لتلبية متطلبات الاقتصاد الحربي غير المردود الإنتاجي أو الربحي . وقد اتفق المؤتمرون في نهايتـــه على المبادىء العامـــة التـــالية :

١ ـ تثبيت قاعدة الاعتماد على الذهب ، وتحويل الدولار إلى ذهب .

٢ ـ قابلية تحويل العملات الأساسية إلى الذهب .

٣ ـ تأكيد أسعار الصرف الثابت للعملات .

ووقعت الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر على اتفاقيتين دوليتين ، تتعلق الأولى منها بإنشاء « صندوقَ النقد الدولي » والثانيـــة بتأسيس « المصرف الدولي للإنشاء والتعمير » . وحظر الانضمام إلى الأولى دون الإسهام في الثانية .

ولقد لعب الذهب دوره المهدىء في تثبيت أسعار الصرف الثابتة للعملات ، من عام (١٩٤٤) إلى الخامس عشر من آب ـ اغسطس عام (١٩٧١) ، حين أعلن رئيس الولايات المتحدة السابق ، وقف بلاده العمل بمبـــدأ تحويل الدولار إلى ذهب ، أي تحطيم « العمود الفقري » للنظام النقدي العالمي ، وذلك من طرف واحد ، ودون التشاور مع الدول الأعضاء الموقّعة عـــلى اتفاقية « بريتون ـ وودز » . أما الأسباب التي حملت الولايات المتحدة على اتخاذ ذلك القرار المنفرد فتعود في مجملها إلى تضاؤل كميات الذهب الموجودة لديها ، وهبوطها إلى أقل من (١٠) ملايين دولار ذهبي ، في صيف ذلك العام المشؤوم .

يضاف إلى ذلك ، تراجع حادّ في حصّة الولايات المتحـــدة من الصادرات الدولية ، حيث هبطت إلى (١٣،٦) عام (١٩٧٣) ، بعد

أن بلغت (٢٣،٦ ٪) عام (١٩٤٨) ..

ولم يكن انحسار مدّ نصيب أميركا من مجموع التجارة الدولية هو السبب الوحيد الذي حمل الرئيس السابق نيكسون على اتخاذ قراره « التاريخي » على صعيد الاقتصاد العالمي ، بل كانت هناك أسباب أُخرى أكرهت الحكومة الأميركية على وقف تحويل الدولار إلى ذهب . وأهمها التكاليف الباهظة التي فرضتها عليها أعباء حرب فيتنام . فلقد اضطرت الخزانة الأميركية إلى إنفاق حوالي (١١٠) مليارات من الدولارات على حربها الخاسرة في فيتنام ، من غير أن يكون لتلك المليارات أي تغطية ذهبية أو غيرها . من هنا تسللت جرثومة التضخم النقدي السرطاني ، الذي هزّ بعنف أعمدة الاقتصاد الأميركي ، وتساقط رذاذه بعد ذلك على جميع الدول الصناعية منها والنامية .

من الطبيعي أن يؤدي وقف تحويل الدولار إلى ذهب ، وغرز أنياب التضخم في الجسم الاقتصادي الأميركي إلى تدهور نظام أسعار الصرف الثابتة . فتفاقم مشكلة الدولار أدى تلقائياً إلى تحريف تلك الأسعار ، وحوّل النقد الورقي الأميركي إلى آلة جهنمية للتضخّم ، ذهبت ضحيتها القيمة الفعلية للعملات الأجنبية المرتبطة بالدولار ، عبر اتفاقية « بريتون ــ وودز » .

ولقد أدى ذلك العامل إلى إطلاق صفارة السباق بين الأسعار والأجور في الأقطار الصناعية المتقدمة ، وبدأت تظهر علامات العجز في موازين مدفوعات أكثر الدول ، مما حمل « صندوق النقد الدولي » على التساهل في تمويل ذلك العجز ، وكما ساعد المملكة المتحدة خلال عامي (١٩٦٤ ــ ١٩٦٨) ، إذ وافق على منحها قروضاً ذات أجل قصير ومتوسط ، بلغت (٨) مليارات من الدولارات أي ثلاثة أضعاف ما كان لديها من الاحتياطي الرسمي عند ظهور علامات العجز على ميزان

مدفوعاتها . ويتناقض ذلك تناقضاً صارخاً مع قوانين « صندوق النقد الدولي » ، ويصفع بنودها بشدة .

ولم يطف ضعف قيمة الدولار على سطح العمــلات النقدية ، إلاّ بعد بروز ظاهرتين جديرتين بالتسجيل ، وهما :

١ — التصاعد « الصاروخي » في أرقام تصدير رؤوس الأموال الأميركية إلى الخارج .

٢ — تدهور الميزان التجاري الأميركي منذ أواخر عام (١٩٦٤) ، وظهور علامات اللهاث عليه .

فالشركات الأميركية الكبرى استغلت فرص الاستثمار الواسعة المفتوحة أمامها خارج حدود الولايات المتحدة أو المتمثلة في ضآلة أُجور الأيدي العاملة من جهة ، والتسهيلات الانتمائية من جهة أُخرى . ولقد نقلت تلك الاستثمارات الضخمة جرثومة التضخم في البلدان التي استقرّت فيها ، وأُطلق عليها إسم : الأموال الطائرة أو « الشاذة » .

ففي ألمانيا الاتحادية مثلاً ، بلغ مجموع قيمة المعاملات الأجنبية (التجارية والنقدية) بين عامي (١٩٧٠ — ١٩٧٣) ، (٧٨) مليار مارك ألماني ، عشرها فقط استخدم في الحسابات الجارية ، وبقيتها اعتبرت استيرادات « شاذة » لرؤوس أموال ليس لدى الحكومة الالمانية أي حاجة بها . وما يقال عن ألمانيا الغربية ، ينطبق نسبياً على غيرها من الأقطار الصناعية المتقدمة . فرأس المال ليس له رائحة ، وهو يلهث وراء الربح في أي مكان .

فألمانيا الغربية واليابان تصدرتا لائحة الدول الصناعية ، بحيث يظهر التثمير المالي الرابح في أكثر من قطاع صناعي . من هنا تزاحم رؤوس

الأموال الأجنبية ، وفي طليعتها الدولار بوصفه « عملية دولية وسيطة » ، على اقتحام الأسواق النقدية الألمانية واليابانية توقعاً للأرباح الطائلة التي سوف تجنيها من توظيفها هناك. ولقد أدى طوفان تدفق تلك الأموال (غير الطبيعية) إلى تسريع خطوات التضخم في أوروبا الغربية كلها تقريباً. وحتى سويسرا التي كانت تعتبر « جزيرة استقرار مالي » ، قد اضطرّت عام (١٩٧١) إلى اتخاذ عدد من التدابير الصارمة مثل فرض فائدة معينة على رؤوس الأموال التي ترغب في الاختباء داخل خزائن مصارفها ، وذلك منعاً من استشراء داء التضخم في مفاصل اقتصادها ، وسوقها المالية.

٣ ـ خلخلة النظام النقدي العالمي القديم

من الواضح أن الدعائم الثلاث التي قامت عليها هيكلية اتفاقية « بريتون ـ وودز » أي : الذهب ، وقابلية تحويل العملات الأساسية إلى ذهب ، وتثبيت أسعار الصرف الثابتة قد انهارت كلها ، ودخل العالم الرأسمالي دائرة « انعدام وزن » نقدي حفرت آثارها التضخمية أخاديد وتجاعيد على وجه الاقتصاد العالمي غير الاشتراكي.

والمأساة التي يكتوي بنارها العالم المذكور تنبع أساساً ، من تفاقم مشكلة الدولار التي تحوّلت إلى علة عالمية تجسّدت في التضخم الذي اجتاح الدول الصناعية والنامية على السواء ، وخلخل توازن جميع العملات تقريباً ، مما جعل أكثرها « يعوم » على مياه العرض والطلب ، والبعض الآخر يضطرّ إلى دخول حلقة الانخفاض المستمر ، مما جعل الأجور والأسعار تتسابق في الارتفاع. فالقيمة الشرائية الحقيقية للأجور تنخفض كلما قفزت أسعار السلع ، وتباعدت الشقة بين تلك الأجور وارتفاع السلع ، فالأولى كما يقول الاقتصاديون ، تصعد درجات السلم ، بينما تكون الأسعار قد سبقتها في المصعد.

إن الوضع « المائع » الذي يسيطر على الاقتصاد العالمي حالياً يكمن باختصار في دفن النظام النقدي القديم ، وإهالة تراب النسيان عليه من جهة ، وعدم ولادة نظام جديد بديل ، من جهة ثانية . فالاقتصاد العالمي يتأرجح حالياً في المنزلة الواقعــة بين المنزلتين . فهو مكره على التعلق ببعض حبال النظام النقدي القديم ، وفي الوقت ذاته يقف عاجزاً أمام وضع أُسس نظام بديل . ولقد أدى ذلك الموقف الرجراج إلى ظهور خطر حقيقي على الاستقرار الاجتماعي في أوروبا الغربية ، واحتمال افتراس اليمين الفاشي لأنظمتها السياسية ، أو وثوب اليسار المغامر عليهـــا ..

فإيطاليا مثلاً ترزح تحت وطأة ديون خارجية بلغت عام (١٩٧٦) ، (١٧) مليار دولار . وتجاوز عجز ميزانها التجاري (٤،٤) مليار دولار ، وارتفع عجز موازنتها العادية إلى (٢٠) مليار دولار ، واستقرّ عــدد العاطلين عن العمل فيها على المليون وثمانمائة ألف عامل ، وليست حال بريطانيا بأحسن من حال شبه الجزيرة الإيطالية . فتدهور قيمة الجنيه الاسترليني قد أدى إلى عجز في ميزان مدفوعاتها بلغ في العام الماضي عشرة مليارات من الجنيهات . أما عدد العاطلين عن العمل فيها فقد وصل إلى مليون وأربعمائة ألف عامل ، ولم ينجح الرئيس الفرنسي « جيسكار ديستانغ » في سدّ ثغرة العجز في الموازنة الفرنسية ، إذ بلغ (٢٢) مليار فرنك فرنسي ، وعجز ميزانها التجاري (٢٠) مليار فرنك ، وعجز القطاع العام (٢٤) مليار فرنك .

أما نسبة النموّ فقد بلغت في إيطاليا في العــام الماضي صفراً ، وفي فرنسا حوالي (٤ ٪) ، وفي بريطانيا (٢ ٪) ، وفي الولايات المتحدة (٤،٥ ٪) .

٤ ــ هيمنة الشركات الأميركية الكبرى على العالم غير الاشتراكي

لم تظهر آثار « هيمنة » الشركات الأميركية الكبرى على اقتصاديات العالم غير الاشتراكي بين ليلة وضحاها ، بل بدأت تتسلل إلى حنايا الاقتصاد العالمي منذ الستينات . ففي محاضرة ألقاها السير « هيرمان أبس» حاكم المصرف المركزي في ألمانيا الاتحادية ، في أيلول ــ سبتمبر عام (١٩٧١) ، قدر رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة خارج حدود الولايات المتحدة بحوالي (١٥٠) مليار دولار . أما في أواخر عام(١٩٧٦) فلقد تقافزت رؤوس تلك الأموال حتى وصلت إلى حوالي (٣٠٠) مليار دولار . وهي كلها أموال تستثمرها الشركات الأميركية الكبرى في فروع لها في مختلف أنحاء العالم الرأسمالي ، وهي تبدأ بالشركات النفطية، وتنتهي بالحاسبات الالكترونية ، مروراً بصناعة السيارات ، والآليات المختلفة . أما أرباحها السنوية فتتأرجح ، في الأعم الأغلب ، بين (١٥ ــ ٢٠ ٪) .

وضخامة تلك الأرباح تعود إلى ضآلة أُجور اليد العاملة خارج الحدود الأميركية ، وقلة الضرائب التي تدفعها ، والإعفاءات الضريبية التي تمنحها إياها الحكومة الأميركية ، ففي عام (١٩٧١) مثلاً ، بلغت أرباح الشركات الأميركية العاملة في الخارج حوالي عشرين مليار دولار ، اقتطعت الشركات النفطية (٢٨ ٪) من مجموعها ، وشركات السيارات وتوابعها (٤١ ٪) ، و (٣١ ٪) لغيرها من الصناعات المختلفة .

وتقول إحصاءات أجهزة الأمم المتحدة الرسمية : ان عدد فروع الشركات الأميركية في الخارج قد تصاعد ما بين عامي (١٩٥٠ ــ ١٩٦٦) ، من (٧،٠٠٠) إلى (٢٣،٠٠٠) فرع . فشركة « جنرال موتورز » مثلاً ، لها فرع أو أكثر من فرع في (٢٧) بلداً ، وشركة

« اكسون » النفطية في (٢٥) بلداً ، وشركة « جنرال الكتريك » في (٢٣) بلداً ، وشركة « غولف اويل » في (٦١) بلداً ، وشركة « آي. بي. أم. » في (٨٠) بلداً .

وفي عام (١٩٧١) ، اقتطعت الشركات الأميركية حصّة الأسد من مجموع الشركات الصناعية الكبرى في العالم الرأسمالي ، إذ بلغ عددها (٣٥٨) شركة من (٦٥٠) شركة . ولم تقف « هيمنة » الشركات الأميركية عند ذلك الحد ، بل لقد فاق إنتاج ، وأرباح ، وتثمير أموال الفروع الأميركية لتلك الشركات ، إنتاج وأرباح (٢٩٢) شركة كبرى لبقية البلدان الصناعية . ولقد بلغت تلك « المقارنة » الصناعية في عام (١٩٧٦) حداً جعل الشركات الأميركية الكبرى تعتبر ، حسب قانون التجارة الأميركي ، « أجنبية » بنسبة (٢٥ ٪) من رأسمالها ، واستثماراتها . وتتصدّر لائحة تلك « المفارقة » شركة « آي. بي. أم. » لإنتاج العقول والحاسبات الالكترونية ، إذ تبلغ « أجنبيتها » (٥٠ ٪) من مجموع رأسمالها وتوظيفاتها .

وليس بسرّ أن هناك علاقة عضوية وتلاحمية بين ازدياد حجم الاستثمارات الأميركية في الخارج ، ومصاحبة المصارف الأميركية لها في حلها وترحالها . فهما كالليل والنهار ، متصلان – منفصلان ، فبين عامي (١٩٦٥ – ١٩٧٢) ، قفز عدد فروع المصارف الأميركية خارج حدود الولايات المتحدة ، من (٣٠٣) إلى (١٠٠٩) فروع : وامتلأت خزائن المصارف النيويوركية بودائع تلك الشركات « الأميركية– الأجنبية » ، مما جعلها تبلغ ثلثي حجم الودائع التابعة في جوف صناديقها. من الواضح أن تمويل المصارف الأميركية لفروع تلك الشركات واستثماراتها في الخارج ، يفرض على الفريقين تلاحماً ، وتحالفاً « ربحياً » يعود مردوده الضخم فيصبّ في « القناة – الأم » ، أي في الولايات المتحدة ذاتها .

ولم تكتف تلك الشركات والمصارف باقتطاع الجزء الأكبر من قطعة حلوى أرباح استثماراتها في الخارج ، بل عمدت إلى التهام القروض ذات الفائدة المخفضة نسبياً في أسواق البورصات الأوروبية ، وإعادة توظيفها في الولايات المتحدة ذاتها ، نظراً إلى قدرة السلع الأميركية على منافسة مثيلاتها الأوروبية واليابانية في الأسواق العالمية بعد انخفاض قيمة السعر الرسمي للدولار ، وارتفاع أسعار « الين » الياباني الغربي . فنصف القروض تقريباً التي تتم في أسواق ما يسمى بسوق عملة « الأورو – دولار » ، تفوز بها الشركات الأميركية ، وفروعها مباشرة أو عبر فروع المصارف الأميركية الموجودة في كل مكان تقريباً .

وهكذا ، بلغت الاستثمارات الأميركية في الخارج في العام الماضي (٥٠ ٪) من مجموع استثمارات جميع البلدان الصناعية المتطوِّرة . وهو رقم يدلّ على مدى سيطرة الشركات الأميركية ، ومقدار قوة ضغطها على الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، وتحكمها بمقدراته ، و « تجيير » تلك القوة الضاغطة الهائلة لصالح الحفاظ على مصالحها الحيوية العليا ، وتثبيت أقدام « هيمنتها » الاقتصادية على العالم السابح في فلكها ، وتشديد قبضتها السياسية على أصدقائها وحلفائها ، والمتمسِّكين بالنظام الرأسمالي أو النيو – ليبرالي ، لتستطيع نقل أحجارها الرابحة على رقعة شطرنج « لعبة الأمم » .

٥ – « تعويم » العملات ، وتربع الدولار على عرش النقد العالمي

بعد « الضربة القاضية » التي أجهزت بها الولايات المتحدة منفردة على اتفاقية « بريتون – وودز » ، دخلت العملات الأجنبية دائرة « انعدام الوزن » ، إذ فقدت الركيزة الأساسية التي كانت تعتمد عليها

للوقوف على رجليها ، وتثبيت سعر صرف متوازن وشبه ثابت لهـــا . ولقد انتقل العالم الرأسمالي ، بين ليلة وضحاها ، من نظام الصرف بالذهب إلى نظام الصرف بالدولار الورقي ، مما جعل أسواق العملة تتراقص على حبال العرض والطلب ، وتفقد المرساة التي كانت تحميها من هجمات موجات المضاربة بها . واضطرت الدول الغربيـــة إلى اتخاذ بعض التدابير السريعة لحماية عملاتها من تدفق الرساميل الدولارية التضخمية عليها .. فأنشأت إيطاليا سوقاً مزدوجة للقطع ، وقرّرت سويسرا « تعويم » عملتها ، أي تركها حرة ، وغير خاضعة لسعر ثابت بالنسبة للدولار ، وغيره من العملات الأجنبية ، وتبعتها اليابان ، ثم إيطاليا ، ثم كرّت سبحة « التعويم » ، فشملت جميع العملات الأوروبية .

وفي الثاني عشر من شهر آذار – مارس (١٩٧٣) ، أصدر مجلس « السوق الأوروبية المشتركة » بياناً عاماً ، بسط فيه وجهة نظره حيال العاصفة النقدية التي هبت رياحها من أميركا ، وزعزعت الأسس التي كان يقوم عليها نظام الصرف الثابت للعملات ، وأعلن في نهايته التدابير التالية :

١ – تثبيت الفارق الأقصى لتقلبات الأسعار ، بين المارك الألماني ، والكورون الدانمركي ، والفلورين الهولنـــدي ، والفرنـــك البلجيكي ، والفرنك اللوكسمبوري ، والفرنك الفرنسي ، بـ (٢،٢٥ ٪) ، وهو ما عرف فيما بعد باسم « الثعبان النقدي » . ولا يطبق هذا الالتزام في الدول – الأعضاء التي لها سوق قطع مزدوجة ، إلاّ على السوق التي تخضع للرقابة فيها .

٢ ـ عدم التزام المصارف الجمركية بالتدخل تجاه تقلبات سعر الدولار الأميركي .

٣ ـ إعلان الأعضاء البريطانيين والارلنديين ، والايطاليين ، بأن حكوماتهم مزمعة على الاشتراك في أقرب وقت مستطاع ، في القرار المتخذ ، للحفاظ على فارق تقلبات القطع ، في السوق الأوروبية المشتركة .

٤ ـ إعلان ممثل ألمانيا الاتحادية أن حكومته عازمة على القيام بتصحيح طفيف في سعر المارك ، وذلك إسهاماً منها في إبقاء علاقات القطع بين الدول المعنية ، مستقرة ، ومتوازية ، وقد تجسّد التصحيح المشار إليه برفع قيمة المارك بالنسبة للدولار بـ (٣٪) .

وانضمّت ، بعد ذلك ، كل من النروج والسويد إلى قافلة « التعويم » ، واضطرّت دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتخاذ بعض التدابير الصارمة مثل « تجميد » شريحة من العملة الوطنية ، مقابل شراء عملات أجنبية ، وفرض « فائدة سلبية » على موجودات وودائع غير المقيمين . وهكذا شهد عام (١٩٧٣) ، انهيار آخر بقايا النظام النقدي العالمي القديم الذي كان قائماً على مبدأ المعدلات القابلة لصرف العملات ، والانضباط في توازن ميزان المدفوعات ، فقواعد « صندوق النقد الدولي » التي أفرزتها اتفاقية « بريتون ـ وودز » ، كانت تلزم المصارف المركزية امتصاص كميات هائلة من الدولارات لدعم العملة الأميركية ، مما كان ينتج عنه تضخّم متواصل ، يزيد في سيولة عملاتها الوطنية . من هنا اضطرارها إلى وقف دعم سعر الدولار ، والانتقال إلى نظام « التعويم » .

إلاّ أن « التعويم » لم يحل مشاكل الاقتصاد الغربي . فمؤشر الأسعار ظلّ يتصاعد عامودياً ، وقيمة النقد الشرائية الحقيقية تابعت تفتيتها . وتزايَد عدد العاطلين عن العمل ، ووجدت الحكومات الصناعية نفسها أمام الحائط المسدود ، وتحوّل التضخّم الفاغر فاه لالتهام كلّ التدابير الاقتصادية التي تحدّ من تراكم شحمه ، وترهله .

ولقد أدى ذلك الواقع المأساوي إلى إشراف إيطاليا على الإفلاس ، بسبب عجز حكوماتها المتعدّد ، من وقف زحف التدرّن التضخّمي السرطاني ، ونفاذ صبر العمال من تبخر القيمة الشرائية لأجورهم المحدودة ، وتضاعف ديونها الخارجية ، وعجز ميزان مدفوعاتها . ووجدت فرنسا نفسها أيضاً في حالة لا تحسد عليها . فعدد العاطلين عن العمل قفز إلى ما فوق المليون عامل ، وعام فرنكها على مياه المضاربة به ، فانخفض سعره بالنسبة للدولار . أما بريطانيا ، فلم ينقذ اقتصادها من الغرق إلاّ مسارعة صندوق النقد الدولي في أواخر العام الماضي إلى ضخ قرض سريع بلغ (٣،٩) مليار دولار في شرايينه التي كادت تجفّ من آثار تدهور سعر الجنيه الاسترليني ، وفقده لنصف قيمته الشرائية منذ عام (١٩٤٥) .

إن مسؤولية الولايات المتحدة في خلخلة النظام الاقتصادي العالمي أفرزه على الصعيد الاجتماعي ــ السياسي في الأقطار الصناعية المتقدمة ، ليست بحاجة إلى أكثر مما سبق ذكره من براهين . إلاّ أن آثار تلك السياسة الاقتصادية والنقدية على دول العالم الثالث كانت أسوأ بكثير مما حصل في البلدان الصناعية المتطوّرة ، لهشاشة بنيتها الاقتصادية ، وخروجها حديثاً من ليل الاستعمار الغربي الطويل الذي نهب ثرواتها ، وامتص عرق شعوبها ، وتركها لقمة في وحول الثالوث الرهيب : الفقر ، والجهل ، والمرض .

الفصـــل الثـــاني

آثار التضخُّم في العالم الثالث

١ ــ تضاؤل نصيب دول العالم الثالث من التجارة الدولية .

٢ ــ مأساة تراكم الديون والفوائد .

٣ ــ انحياز الأجهزة الدولية ضد العالم الثالث .

٤ ــ نماذج حية من انعكاس آثار التضخم في بعض بلدان العالم الثالث.

١ ــ تضاؤل نصيب دول العالم الثالث من التجارة الدولية

على الرغم من امتلاك دول العالم الثالث لمعظم المواد الأولية الخام ، فإن نصيبها من حجم التجارة الدولية آخذ في التناقص عاماً بعد عام ، مما كرّس مصداقية المقولة الاقتصادية الجديدة : « العالم الغني يزداد غنى ، والعالم الفقير يزداد فقرا » .

فتقارير البنك الدولي تدلّ على تضاؤل حصّة الدول الناميـــة من إجمالي الصادرات والتجارة الدولية . ففي عام (١٩٦٠) مثلاً ، كانت صادرات العالم الثالث تمثل بالنسبة لمجموع الصادرات العالمية (٢١،٤٪) ثم تابعت انحدارها بعد ذلك إلى أن وصلت إلى (١٨،١ ٪) فقط عام (١٩٧٣) ، أي قبيل ارتفاع سعر النفط . أما قيمة تلك الصادرات ، فقد ارتفعت من (٢٧،٥) مليار دولار عام (١٩٦١) إلى (١١٢،٥) مليار دولار عام (١٩٧٣) . ولكن ذلك الارتفاع يصبح « صورياً » إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مدى التضخم الذي استشرى خلال تلك الفترة الزمنية المحدودة .

وفي حال اعتماد ارتفاع سعر الذهب بالنسبة للدولار تتغير معالم الصورة . فبين عامي (١٩٦٠ ــ ١٩٧٣) ، ارتفع سعر الذهب حوالي

(٣٠٠) في المائة . ومعنى ذلك أن صادرات العالم في عام (١٩٧٣) ، وبالأسعار الثابتة ، لا تتجاوز (٣٤،٥) مليار دولار ، أي بزيادة تقريبية تبلغ سبعة آلاف مليار دولار في مدى ثلاثة عشر عاماً . فإذا أضيف إلى ذلك أيضاً ، ارتفاع أسعار السلع والمعدات المستوردة من الدول الصناعية ، بنسبة أعلى بكثير من ارتفاع صادرات العالم الثالث عن المواد الأولية ، وضحت خطوط الصورة المأساوية لمدى التدهور الحقيقي في النصيب المئوي للدول النامية من حجم الصادرات العالمية .

ويصنف تقرير البنك الدولي دول العالم الثالث إلى فئتين : الدول النامية غير المنتجة للبترول ، والدول المنتجة للذهب الأسود . فنصيب الأولى من التجارة الدولية تضاءل من (١٨،٧) في المائة عام (١٩٦٠) إلى (١٥،٥) في المائة عام (١٩٧٠) ، ثم انحدر إلى (١٤،٣) في المائة عام (١٩٧٤) . وفي الوقت ذاته ، قفز نصيب الفئة الثانية من (٦،٣ ٪) عام (١٩٧٠) ، إلى (١٦،٨ ٪) عام (١٩٧٤) . إلاّ أن الأرقام الأخيرة تحوم حولها الشكوك لأنها تضمنت الزيادة المتلاحقة في أسعار النفط الخام منذ عام (١٩٧٠) بصورة عامة .

ففي عام (١٩٧٤) مثلاً ، زادت قيمة التجارة الدولية بنسبة (٤٥) في المائة مما كانت عليه عام (١٩٧٣) . ولقد أسهمت الزيادة التي طرأت على أسعار البترول بنسبة (١٨ ٪) منها ، والسلع المصنّعة بنسبة (١٣،٥ ٪) . أما نسبة الزيادة الناتجة عن السلع المستورَدة من الدول النامية غير النفطية فلم تتجاوز (٩ ٪) فقط .

ولقد أدى عدم التوازن ذاك ، إلى تزايد العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية كلها باستثناء الدول المنتجة للنفط منها . ويعود ذلك إلى أن المواد الأولية تشكل الجزء الأساسي من صادرات العالم الثالث ، أي (٧٥،٤ ٪) من مجموع صادراتها عام (١٩٧٢) .

ومما يزيد طين تدهور قيمة صادرات الدول النامية بلة ، ارتباطها تجارياً بالدول الغربية الصناعية . ففي عام (١٩٧٥) مثلاً ، بلغت تجارتها مع دول الغرب الصناعي (٧٥ ٪) من مجموع تجارتها كلها مع بقية دول العالم . ولم يزد نصيب دول العالم الثالث على (٧ ٪) من الإنتاج الصناعي العالمي المصدر ، ومن المعروف أن السلع الاثنتي عشرة التي تمثل أهم صادراتها ــ عدا النفط طبعاً ــ تشكّل (٨٠ ٪) من المجموع العام الذي بدوره لا يزيد عن (٢٠ ٪) من التجارة السلعية العالمية . وتبلغ قيمة ذلك النصيب حوالي (٣٠) مليار دولار ، بينما تزيد قيمة السلع المصنعة من تلك المواد الأولية من (٢٠٠) مليـــار دولار . وتتلخص أسباب ذلك التناقض الصارخ بالأسباب التالية :

١ ــ انخفاض أسعار المواد الأولية الخام وعدم مسايرتها للارتفاع الحاصل في أسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول النـــامية .

٢ ــ الفجوة الهائلة بين السعر الذي تحصل عليه الدول المصدّرة للمواد الأولية ، والسعر الذي تباع به للمستهلك في الدول الصناعية ، إذ يبلغ الأول (١٠ ٪) فقط بالنسبة للثاني . أما الفرق الهائل الحاصل بين السعرين ، فيذهب في معظمه مصاريف تسويق ، وتأمين ونقل ، وضرائب حكومية باهظة .

٣ ــ تحكُّم المضاربين والشركات المتعددة الجنسيات بأسعار المواد الأولية ، وتركها تحت رحمة سعار طمعهم في الربح السهل ، إذ يستغلون حاجة الدول النامية للسيولة النقدية ، فيفرضون إذ يستغلون حاجة الدول النامية للسيولة النقدية ، فيفرضون عليها الأسعار التي تتلاءم مع توقعاتهم الرابحة من نقص في المحصول هنا ، أو اشتداد على طلب هذه المادة أو تلك ، هنـــاك .

لقد حاولت الدول النامية التخلص من ذلك الواقع المؤلم ، فانعقد « مؤتمر الدول النامية للمواد الأولية » في مدينة « داكار » في شباط ـ فبراير عام (١٩٧٥) ، بناء على ما قرّره مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في دورته الرابعة في الجزائر عام (١٩٧٣) ، وانتهى إلى إقرار التوصيات التـــالية :

ـ الاعتراف بحق كل دولة في تحديد الإنتاج من مواردها الطبيعية ، لتفادي إغراق السوق من تلك المادة أي مـــا يعرف بـ : (Dumping) .

ـ تصنيع المواد الأولية محلياً لزيادة القيمة المضافة إلى السلع المصنعة .

ـ العمـــل بكلّ الوسائل لفرض سعر عادل لكلّ مادّة أوّلية .

ـ إقامة « اتحاد منتجين » لكلّ مادة أولية أو مجموعة متقاربة من الدول المنتجة على مثال منظمة « الأوبيك » .

ـ محاربة تقلبات أسعار المواد الأولية ، وسدّ الطريق أمام المضاربين بها ، عن طريق تكوين مخزون احتياطي من كل مادة أولية ، للحفاظ على أسعار معقولة ، فلا ينخفض السعر عن حد معين ، ولا يرتفع عن سعر معين .

إلاّ أن تلك التوصيات لم تتجسّد على أرضية الواقع بسبب معارضة الدول الصناعية الغربية لها وإقامة سدود العراقيل بوجهها .

٢ ــ مأساة تراكم الديون

إلى جانب مشكلة تثبيت أسعار المواد الأولية ، هناك مصيبة أدهى منها ، وأشد ، وهي تراكم الديون على دول العالم الثالث منذ الستينات . ففي عام (١٩٦٥) ، بلغت تلك الديون (٤٠) مليار دولار . أما في آخر عام (١٩٧٦) ، فتأرجحت ما بين (١٥٠ و ١٧٠) مليار دولار . وهي موزّعة بين المؤسسات الدولية النقدية ، والحكومات ، والمصارف الخاصة . ولقد جاء في تقرير لمصرف « تشيس مانهاتن بنك » أن تلك الديون قد بلغت (١٥٠) مليار دولار في أواخر عام (١٩٧٥) . أما تقديرات صندوق النقد الدولي لديون العالم الثالث ، وباستثناء الدول النفطية ، فتؤكد أنها كانت (٥،٣١) مليار دولار في نهاية عام (١٩٦٨) ووصلت إلى (٦،٩٦) مليار دولار في نهاية عام (١٩٧٥) . أما الفارق بين التقديرين فيعود إلى أن صندوق النقد الدولي لم يدخل في حساباته ديون الدول النفطية مثل العراق (٥٠٠ مليون دولار) ، والجزائر (٨٠٠ مليون دولار) ، ولا القروض التي منحتها المصارف الخاصة لدول العالم الثالث .

ويقف الخبراء الماليون والنقديون عاجزين عن تقدير الزيادة السنوية المحتملة على مجموع تلك الديون . إلاّ أن أكثريتهم تقدرها بحوالي (٣٥ ــ ٤٠) مليار دولار سنوياً في العامين الأخيرين . وتوزع نشرة مصرف « مورغن غرنتي تروست كومباني » (٢١ كانون الثاني ــ يناير ١٩٧٦) القروض التي منحت لدول العالم الثالث في عام (١٩٧٥) ، على الوجه التالي :

١١ مليار دولار من « المجموعة الأوروبية للتنمية » .
٢،٢٥ مليار دولار من مجموعة الدول الاشتراكية .
٤، مليار دولار من دول منظمة « الأوبيك » .
٥،٢٥ مليار دولار من المصرف الدولي للإنشاء والتعمير .
٢،٢٥ مليار دولار من صندوق النقد الدولي .

وهناك (٢٠) مليار دولار منحتها المصارف الخاصة . وتقتطع المصارف الأميركية لوحدها حصة الأسد من تلك الديون ، إذ تبلغ نسبتها (٦٥٪) من مجموعها . أما فوائد تلك الديون فقد كانت (٩،٥) مليار دولار في عام (١٩٧٤) ، وأصبحت (١٢،٥) مليار دولار عام (١٩٧٦) ، وينتظر أن تقفز إلى (١٤،٥) مليار دولار في عام (١٩٧٧) .

إن المأساة المتجسّدة في حجم تلك الديون تكمن في عجز الدول المدينة عن وفائها وحتى لو سخّرت مجموع موازناتها لذلك الغرض ، ولأكثر من عام واحد . ولقد كانت الدول الصناعية قد وعدت العالم الثالث بتخصيص واحد في المائة من دخلها القومي ، لمساعدته على التغلب على مصاعبه ، ومشاكله الاقتصادية . إلاّ أنها لم تف بوعدها ، واكتفت بتقديم (٠،٣ ٪) منه . ولم تلتزم كلها بالوفاء حتى بذلك المبلغ الضئيل الذي لا يغني ولا يسمن من جوع . ولقد بلغ متوسط معدل الدخل الفردي في الولايات المتحدة عام (١٩٧٥) حوالي (٦٠٠٠) دولار ، وفي أوروبا الغربية حوالي (٤،٢٠٠) دولار ، وفي الدول الاشتراكية حوالي (١٥٠٠) دولار . من هنا التصنيف الجديد للعالم ، وتقسيمه إلى خمسة عوالم بدل الثلاثة المعروفة ، وذلك حسب متوسط معدل الدخل الفردي ، ونسبة الأمية ووضع الميزان التجاري بملايين الدولارات عام (١٩٧٥) . ولقد انشطر ما يسمى بالعالم الثالث ،

حسب ذلك المقياس ، إلى عالم رابع وخامس ، وكما يدلّ عليه بعض الأمثلة في الجدول التالي :

العـالم الثالث

البلد	الدخل السنوي للفرد	النسبة المئوية للأمية	وضع الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
المكسيك	٨٧٠	٢٤٪	– ٢٩٦٤
باناما	٩٠٠	٢١٪	– ٢٩٥
فنزويلا	١٣٦٠	٢٣٪	+ ٦٥٣٢
البرازيل	٧٥٠	٣٣٪	– ٦٢١٢
المغرب	٢٩٠	٨٦٪	– ٢٠٨
الجزائر	٥٠٠	٨٠٪	+ ٥٣٩
ليبيـا	٢٩٨٠	٧٣٪	+ ٥٥٣٠
تركيا	٥٨٠	٤٩٪	– ٢٢٠١
اندونيسيا	٨٢٠	٥٧٪	+ ٣٥٨٤
غينيا الجديدة	٣٦٠	٦٨٪	+ ١٧٣
تايوان	٦٦٠	١٥٪	– ١٤١٣
كوريا الجنوبية	٣٨٠	٢٩٪	– ٢٣٨٣
قطـر	٥٩٤٠	٨٥٪	+ ٢٠٣٢
السعودية	١٣٠٠	٨٥٪	+ ٣٢،١٨٣
الكويت	٨٤٥٠	٤٥٪	+ ٩٤٠٦

العالم الرابع

البلد	الدخل السنوي للفرد	النسبة المئوية للأمية	وضع الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
غواتيمالا	٤٥٠	٪٦٢	– ١١٤
كولومبيا	٤١٠	٪٢٧	+ ٧٨
موريتانيا	٢٠٠	٪٩٥	+ ٧
السنغال	٢٥٠	٪٩٠	– ١٠٧
غينيا	١٤٠	٪٩٠	– ٣٠
كينيا	١٧٠	٪٧٥	– ٤٢٣
السودان	١٤٠	٪٨٥	– ٢٩٢
مصر	٢٦٠	٪٧٤	– ٨٣٣
تونس	٤٦٠	٪٧٠	– ٢٠٧
الهند	١٢٠	٪٦٥	– ١٢١٨
بورما	٨٠	٪٤٠	– ١٧٠
تايلند	٢٣٠	٪٣٢	– ٦٢٠
الفيليبين	٣٦٠	٪٦٣	+ ١٧٣
روديسيا	٤١٠	٪٧٠	+ ١١١
توغو	١٨٠	٪٩٠	+ ٨٩

البلد	الدخل السنوي للفرد	النسبة المئوية للأمية	وضع الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
مـــالي	٧٠	٩٥٪	— ٦٥
النيجر	١٢٠	٩٥٪	— ٤٤
تشـــاد	٩٠	٩٠٪	— ٤٤
الحبشة	٨٠	٩٥٪	— ٦
اليمنان	٩٥	٩٠٪	— ٣٣٥
افغانستان	٨٠	٩٢٪	+ ٧٩
نيبال	٩٠	٩١٪	— ٥

ولم تتحرج الدول المدينة من تقـــديم أكثر من اقتراح في مؤتمر « الشمال والجنوب » الذي انعقد في باريس في (١٦) كانون الأول — ديسمبر (١٩٧٥) ، يدعو بكلّ بساطـــة إلى إلغاء تلك الديون ، واعتبارها منحاً مجانية لفقراء العالم للتعويض عما خلفه لهم الاستعمار الغربي من بلايا ورزايا ، اقلها : الفقر ، والجهـــل ، والمرض ، ولكن الدول الغنية تجاهلت تلك الاقتراحات ولم تلتفت إليها ، وظلت مصرّة على استيفاء كل ديونها مع فوائدها .

٣ ـ انحياز المؤسسات الدولية ضد العالم الثالث

ليس بسرّ ان الاعتبارات السياسية تتحكّم ، إلى حد كبير ، في منح الدول الغنية ، القروض لدول العالم الثالث . وهي لا تبسط يدها

إلاّ للدول السابحة في فلك نفوذها ، وتقبضها ، في أغلب الأحيان ، عن الأنظمة التي لا تنسجم مع الخطوط العريضـــة لدبلوماسيتها . فالولايات المتحدة مثلاً ، قد خصّصت (٣٠،٥٪) من مجموع مساعداتها الخارجية في السنوات الخمس المنتهية في عام (١٩٧٤) ، إلى خمس دول فقط ، هي : إسرائيل ، الفيليبين ، اندونيسيا ، فيتنام الجنوبية ، كمبوديا ، وإذا ما تجاوزنا المسار السياسي للدول التي تتلقى القروض أو المساعدات ، اصطدمنا بالشروط القاسية التي تفرضها الدول الدائنة ، وفي طليعتها شراء الدولة المدينة من البلد الذي يمنحها القروض ، بدون الأخذ بعين الاعتبار ، إذا كانت سلعة رخيصـــة أو غالية ، بالنسبة لمثيلاتها في السوق العالمية .

أما صندوق النقد الدولي ، فاهتمامه يقتصر على الانصراف لمواجهة العجز الطارىء في ميزان المدفوعات بغية حماية العملات الوطنيـــه للدول ــ الأعضاء من مضاعفات الأزمات الطارئة ، و « سعياً » وراء تثبيت أسعار الصرف ، وتعميم قابلية العملات للتحويل إلى عملات أُخرى ، وتفادياً لاستخدام تخفيض قيمة العملة أو قيود التحويل كوسيلة للمنافسة التجارية . وهي كلها مواصفات لا تنطبق عـــلى المعطيات الاقتصادية للعالم الثالث ، بل تتلاءم مع الواقع الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة .

فالعجز في ميزان مدفوعات الدول النامية أمر هيكلي دائم ، وليس حدثاً طارئاً يمكن استيعابه واحتواؤه باتخاذ بعض التدابير النقدية والمالية ، فالتنمية في مراحلها الأولى تتطلب توظيف استثمارات هائلة لا يتساقط رذاذ مردودها الربحي إلاّ بعد سنوات طويلة .

من هنا ظهور فجوات العجز الدائمة في ميزان مدفوعات الدول النامية . وصندوق النقد الدولي لا يمنح قروضاً طويلة الأجل ، بل يترك

ذلك للبنك الدولي للإنشاء والتعمير . ولكن قروض هذا الأخير لا تمنح إلاّ لمشروعات معيّنة ، لا تسدّ توق الدول النامية لتسريع وتيرة التنمية ، ورفع مستوى معيشة أفراد شعوبها ، في أقصر فترة زمنية ممكنة ، وتتحكّم الولايات المتحدة ، بصورة تكاد تكون مباشرة ، بالتصويت على منح القروض أو رفضها ، في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير معاً .

فالتصويت في كليهما يتم على أساس حصّة كل دولة في رأسمالها . ففي صندوق النقد الدولي ، تملك الحكومة الأميركية (٢١،٤ ٪) من مجموع الأصوات ، وفي البنك الدولي تتحكّم بـ (٢٢،٦٦) من القوة التصويتية ، فإذا أُضيفت أصوات بريطانيا ، وألمانيا الغربية ، وفرنسا ، واليابان إلى القوة التصويتية الأميركية ، أصبح المجموع (٤٤،٣١ ٪) في الصندوق الدولي ، و (٤٤،٣٧) في البنك الدولي . فحال العالم الثالث بالنسبة للحصول على القروض من المؤسستين الدوليتين ، لا يختلف كثيراً عن حال « الأيتام على مائدة اللئام » . فنظام المؤسستين اللتين تتحكّمان بالنظام العالمي ، مرصود ، ولا يفتح أبوابه إلاّ للدول الغنية ، أو تلك التي توافق على المشي في ركاب عربة الدبلوماسية الأميركية .

٤ ـــ نماذج حية من انعكاس آثار التضخم في بعض بلدان العالم الثالث

لم يستطع اقتصاد دول العالم الثالث مقاومة هجمة موجة التضخم الشرسة التي اضطرت أكثر حكوماته إلى إعادة النظر في برامج تنميتها ، ووقف تنفيذ بعض المشاريع الكبرى ذات المنفعة العامة ، والمردود الربحي الأكيد ، وتسخير جميع قواها لوقف زحف التضخم السرطاني ، وتخفيف آثاره المدمّرة على الحياة اليومية للمواطنين . ونذكر هنا أمثلة

حية لبعض بلدان العالم الثالث الذي كاد التضخم يشلّ اقتصاده ، ويقضي على مفاصله الحيوية :

أ ـ البرازيـــل

استطاعت البرازيل منذ بداية الستينات حتى عـــام (١٩٧٣) ، تحقيق نموّ سنوي في الدخل القومي بلغ (١٠ ٪) ، وأصبحت بذلك مثلاً يحتذى لمجموعة دول العالم الثالث في كيفية الحفاظ على وتيرة متسارعة من النمو . إلاّ أن علامات التعب بدأت تظهر على وجـــه الاقتصاد البرازيلي منذ أوائل السبعينات . فمعدل التضخم السنوي ظلّ يتزايد إلى أن وصل إلى (٥٠ ٪) عام (١٩٧٤) .

ولم تنجح جميع التدابير التي اتخذتها الحكومات البرازيلية المتعاقبة من وقف زحفه على القيمة الشرائية للنقد البرازيلي ، ولقد بلغ عجز ميزان المدفوعات البرازيلي في العام الماضي (٧) مليارات دولار ، وأحرزت ديونها الخارجية قصب السبق بين جميع بلدان دول العالم الثالث ، إذ بلغت (٢٨) مليار دولار .

ولقد ضاعف من حجم كارثة التضخم على الاقتصاد البرازيلي ، ارتفاع أسعار النفط . فالبرازيل تستورد (٨٠ ٪) من احتياجاتها النفطية من الخارج ، وكانت تدفع حوالي (٨٠٠) مليون دولار سنوياً لتغطية حاجتها من الطاقة النفطية . إلاّ أن ارتفاع أسعار النفط في عام (١٩٧٣) اضطرها إلى رفع ذلك المبلغ إلى (٤) مليارات من الدولارات سنوياً . ولقد اضطرت الحكومة البرازيلية مكرهة إلى وقف تنفيذ مشروع سد « ايتيبو » المحاذي للحدود البراغوية ، والذي كان مرصداً لتنفيذه (٦) مليارات من الدولارات . وكذلك أوقفت العمـــل في مشروع

« اوتوستراد » شمالي الأمازون البالغ طوله (٢،٦٠٠) ميلاً . ومن الطبيعي ، أن تزداد البطالة عندما ينكمش الإنفاق الحكومي على المشاريع العامة ، وأن تكتوي الطبقات المحدودة الدخل بنار الغلاء الذي كثيراً ما أشعل فتيل أكثر من ثورة وانقلاب .

ب – زائير

لقد تهاوى الاقتصاد الزائيري تحت وطأة التضخم ، والديون الخارجية . وهذه الأخيرة بلغت وحدها (٢،٩) مليار دولار ، في أواخر العام الماضي . ولم تستطع حكومة زائير دفع تلك القروض إلاّ بعد أن منحتها المصارف الدائنة ، وأغلبها أميركية ، قرضاً جديداً بقيمة (٢٥٠) مليون دولار شريطة أن تلتزم بالسياسة الاقتصادية التي يرسمها لها خبراء صندوق النقد الدولي .

ومن المعروف أن زائير هي إحدى الدول الأربع الكبرى المصدِّرة للنحاس . وقد دفعها ذلك إلى تطوير صناعة استخراج النحاس ، وتحديثها ، مراهنة بذلك على زيادة الطلب العالمي على النحاس ، وارتفاع أسعاره في بورصة سوق المواد الأولية الخام . إلاّ أن الرياح لم تجر رخاء في أشرعة أسعار النحاس ، فانخفض سعره عام (١٩٧٥) ، (٦٢ ٪) ، وتناقص إيراد زائير من بيع نحاسها ، من (٩٣٤) مليون دولار عام (١٩٧٤) إلى أقلّ من (٦٠٠) مليون دولار في العام التالي .

أما نسبة التضخم السنوي فقد تراوحت ما بين الثلاثين والخمسين في المائة بين سنتي (١٩٧٥ – ١٩٧٦) . واضطرت زائير إلى دفع ما يقارب من (٢٠٠) مليون دولار في العامين الماضيين عدا فوائد قروضها فقط . وبلغ عجز ميزان مدفوعاتها في عام (١٩٧٥) ، حوالي

(٥٠٠) مليون دولار . وخفضت الحكومة الزائيرية عملتها بنسبة (٤٢٪) . وهي تعتبر الآن على رأس قائمة الدول التي لن تستطيع تسديد ديونها إلاّ إذا عادت أسعار النحاس إلى الارتفاع ، أو استطاعت لجم التضخم بطريق من الطرق . ونجاح الأمرين تحوم حوله الشكوك في المستقبل المنظـــور .

ج – المكسيك

أما المكسيك فقـــد استطاعت التعايش مع التضخم حتى أوائل السبعينات ، حيث اضطرت بعدها إلى تخفيض عملتها الوطنية (البوسو) بنسبة (٥٠ ٪) ، وحافظت على معدل سنوي من التضخم بلـــغ (٢٥ ٪) ، إلاّ أن غلاء الأسعار ، وتدني القيمة الشرائية لنقدها ، قد حرماها من مدخولها السياحي البالغ أكثر من مليار دولار سنوياً .

ولقد اضطرت الحكومة المكسيكية إلى الاستعانة بالقروض الخارجية لتنفيذ مشاريعها الإنمائية . وقفزت أرقام تلك القروض من (١٣) مليار دولار عام (١٩٧٣) إلى (٢٤) مليار دولار عام (١٩٧٤) . وعلى الرغم من حصولها على قروض جديدة من البنوك الأميركية بلغت (٢،٦) مليار دولار في شهر تشرين الأول – اكتوبر الماضي ، إلاّ أن « العمود الفقري » لاقتصادها ظلّ يرزح تحت وطأة التضخم ، ومضاعفاته الخبيثة على مشاريعها الإنمائية ، واستقرارها الاجتماعي .

إن تسلل التضخم إلى اقتصاديات العالم الثالث قد « جمد » كثيراً من المشاريع الإنمائية ، وعطل مفعول دوران الاقتصاد الوطني دورته الطبيعية الكاملة ، وجعل أكثر من نظام سياسي يتراقص على كفّ

عفريت الانقلابات والثورات . وهي كلها مضاعفات تحاول الدول النامية إبعاد كأسها المرّة عن شفاهها ، عبر المؤتمرات الدولية ، ومؤسسات الأمم المتحدة ، كما سنرى في الفصل التالي .

الفصل الثالث

محاولات العالم الثالث لتخفيف حدة آثار التضخم

١ ــ حصاد حوار مؤتمر الشمال والجنوب .

٢ ــ ربط أسعار المواد الأولية بالسلع المصنعة .

٣ ــ إصلاح النظام النقدي العالمي وفشل جميع محاولات العالم الثالث لإخراج النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى النــور .

خــاتمــة .

١ ــ حصاد حوار مؤتمر الشمال والجنوب

تبلورت فكرة عقد مؤتمر لدول الشمـــال الغني ، المتمثلة بالدول الصناعية الكبرى ، ودول الجنوب الفقير ، المتجسدة بدول العالم الثالث . بعد أن تولى رئيس جمهورية فرنسا جيسكار ديستانغ ، الدعوة إلى فتح باب الحوار بين العالمين الصناعي والنامي ، أملاً في الوصول إلى قواسم مشتركة ، تخفف من حدة التناقضات التي طفت على السطح فيما بينهما ، بعد الفشل في القضاء على التضخم ، وارتفاع أسعار النفط . وترددت الولايات المتحدة في قبول الفكرة الفرنسية تخوفاً من اشتداد ساعد دول العالم الثالث ، وإحراجها للدول الغنية بكشف أوراقها على طاولة المفاوضات ، وتسليط الأضواء الكاشفة على الغبن اللاحق بتجارتها الخارجية ، من جراء تحكّم الدول الغنية بأسعار المواد الأولية ، وفرض الأسعار الباهظة للسلع المصنعة .

إلاّ أن سياسة فرنسا المتعاطفـــة مع آمال ومطامح العالم الثالث ، قد استطاعت التغلب على الصعوبات التي أقامتها الولايات المتحدة بوجه فتح باب الحوار بين العالمين ، فانعقد في باريس في (١٩) كانون الأول ــ ديسمبر (١٩٧٥) ، المؤتمر الأول للدول الصناعية والناميـــة ، بهدف الوصول إلى حلول بناءة للمعضـــلات التي تنشر الاضطراب

والفوضى في أوصال الاقتصاد العالمي ، وبفعل التفاوت الهائل بين أهل الفقر ، وأهل الغنى ، في القارات الخمس .

ولقد تألفت أربع لجان عمل لوضع الحلول للمشاكل التي تعكّر صفو مياه العلاقات بين العالمين : المتقدم والنامي ، والوصول إلى حلول عملية ، لا تزيد العالم الصناعي غنى ، والعالم المتخلف فقراً . أما اللجان الأربع ، فتألفت على الوجه التالي :

أ ــ لجنة الطاقة

الرئيسان : الولايات المتحدة الأميركية ، والمملكة العربية السعودية .

الأعضاء : كندا ، سويسرا ، السوق الأوروبية المشتركة ، اليابان ، الجزائر ، البرازيل ، مصر ، الهند ، إيران ، العراق ، جامايكا ، فنزويلا ، زائير .

ب ــ لجنة التنمية

الرئيسان : السوق الأوروبية المشتركة ، والجزائر .

الأعضاء : سويسرا ، السويد ، الولايات المتحدة الأميركية ، اليابان ، الأرجنتين ، الكاميرون ، الهند ، جامايكا ، نيجيريا ، باكستان ، بيرو ، يوغوسلافيا ، زائير .

ج ـ لجنة المواد الأولية

الرئيسان : اليابان ، وبيرو .

الأعضاء : اوستراليا ، اسبانيا ، السوق الأوروبية المشتركة ، الولايات المتحدة الأميركية ، بيرو ، الأرجنتين ، الكاميرون ، اندونيسيا ، المكسيك ، نيجيريا ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

د ـ لجنة الشؤون المالية

الرئيسان : السوق الأوروبية المشتركة ، وإيران .

الأعضاء : سويسرا ، السويد ، الولايات المتحدة الأميركية ، اليابان البرازيل ، مصر ، اندونيسيا ، العراق ، المكسيك ، باكستان ، السعودية ، زامبيا .

ولم تتحرج الولايات المتحدة من محاولة وضع العصي في عجلات المؤتمر منذ لحظة افتتاحه ، إذ أعلن المندوب الأميركي أن « زعزعة أُسس الاقتصاد الصناعي الغربي تعود إلى رفع منظمة « الاوبيك » أسعار النفط أربعة أضعاف في أقلّ من عام » .

ولقد ردّ عليه مندوب الجزائر وفنّد أقواله المغلوطة وذكّره بأن « الدول النفطية قد أسهمت في مساعدة الدول النامية غير النفطية بنسبة (٢،٦) من دخلها القومي عام (١٩٧٤) ، بينما لم تقتطع الدول الصناعية خلال تلك الفترة من دخلها سوى (٠،٣) في المائة » .

ولقد حرص مندوب الهند على تحذير المؤتمرين من تباطؤ أعمال

اللجان ، وسيرها على وتيرة زحف السلحفاة ، ودعاهم إلى أن يضعوا أمام أعينهم الحقائق التالية :

- ضمان مرونة المناقشات ، وتحديد المواضيع المطروحة أمام كل لجنة ، مع تمكين المشتركين من طرح المشاكل الهامة والعاجلة .
- تناسق أعمال اللجان لضمان الوصول إلى نتائج متوازنة ، وعادلة في أقصر مدة زمنية ممكنة .
- الاستفادة من خبرات أجهزة الأمم المتحدة ، وغيرها من المؤسسات الدولية في أعمال اللجان حتى تجيء النتائج واقعية ، وقابلة للتنفيذ .
- التشديد على ضرورة عدم تعطيل أعمال الهيئات الدولية الاخرى المهتمة بشؤون التنمية ، والنفط ، وإصلاح نظام النقد العالمي بحجة اجتماع اللجان .

إلاّ أن تحذيرات المندوب الهندي قد ذهبت مع الريح . فمؤتمر الشمال والجنوب لم يستطع التوصُّل إلى إيجاد أي حلّ للشؤون المصيرية المطروحة أمامه ، حين تعانقت عقارب الساعة مؤذنة بغياب عام (١٩٧٦) ، وميلاد العام الجديد .

فالولايات المتحدة أصرّت على رفض ربط أسعار المواد الأولية بالسلع المصنعة ، وطالبت بتخفيض سعر برميل النفط بحوالي خمسة دولارات ، وزاغت من جميع المشاريع التي طرحت لإصلاح نظام النقد العالمي ، متعللة بأسباب أوهى من خيوط العنكبوت . أما الأسباب المتعلقة وراء الموقف الأميركي ، فتتلخص بتعلقها بفرض « هيمنتها » على الاقتصاد العالمي ، وإجبار الدول النامية على البقاء ضمن دائرة نفوذها الاقتصادي — السياسي ، أي ما يعرف بالاستثمار الجديد .

٢ ـ ربط أسعار المواد الأولية بالسلع المصنعة

لم يتوصّل العالم النامي بعد إلى إقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع الدول الصناعية وشركاتها التي تحتكر بطريقة أو بأُخرى ، المواد الاولية الخام . فمنذ الاجتماع الأول لمؤتمر التنمية والتجارة ، الذي عقد في جنيف عام (١٩٦٤) ، يدور « حوار طرشان » بين العالمين الصناعي والنامي ، حول أسعار المواد الأولية ، وكيفية منع أسعارها من التراقص على حبال مضاربات العرض والطلب والاحتكار ، وكمية المساعدات التقنية والمالية التي تلوّح بها الدول المتطوّرة للعالم الثالث ، ولا يرى منها غير القليل .

فمؤتمرا دلهي الجديدة (١٩٦٨) ، وسانتياغو (١٩٧٢) ، لم يستطيعا الخروج من الدوران في حلقة الأبحاث والمناقشات والدراسات . أما على الصعيد العملي ، فالمشكلة ما زالت تراوح مكانها حتى الآن .

لقد بحّ صوت دول العالم الثالث بالمطالبة بنظام يحمي أسعار المواد الأولية الخام من مفاجآت العرض والطلب ، ويقيها شرور التضخم والاحتكار . ولكن صوتها بقي صرخة في واد ، والدول الغنية في واد آخر . فهذه الأخيرة تخشى من عواقب ، وإشكالات الإسهام في تثبيت تلك الأسعار ، خوفاً من تحكّم العالم الثالث بها من جهة ، واحتمال تضاؤل أرباح شركاتها الاحتكارية ، من جهة ثانية .

ولقد قرّر مؤتمر « ليمـــا » عام (١٩٧٥) ، وبموافقة مجموعة الدول السبع والسبعين التي شاركت في أعماله ، على إنشاء صندوق خاص يحفظ استقرار أسعار (١٢) مادة أولية خام ، برأس مال قدره (٤٠) مليار دولار ، يستعمل لشراء المواد الأولية ، وخزنها ، ومراقبة حاجة الصناعات إليها ، ومنع المضاربة بأسعارها . فالمشرفون عـــلى ذلك

الصندوق يحدّدون سعراً معقولاً لها ، من دون الحاجة إلى خدمات الشركات الاحتكارية الوسيطة ، ويتقون في الوقت ذاته شرور مواسم القحط ، والفيضانات بالنسبة للمحاصيل الزراعية ، وغيرها من العوامل الطبيعية التي تؤثر تأثيراً بالغاً في أسعار بعضها ، مثل السكر ، والبن ، والكاكاو ، والمطاط ، والقمح ، وغيرها . ولقد وافقت مجموعة السبع والسبعين على البدء برأس مال متواضع قدره (١٢) مليار دولار . ولكن الدول الصناعية ، وعلى رأسها ألمانيا الغربية ، اعتبرت ذلك المبلغ ضئيلاً جداً ، بحيث لا يمكنه السيطرة الفعلية على نظام الأسعار . إلاّ أن الدول النامية لم تقتنع بصوابية الاجتهاد الألماني الغربي ، واعتبرته نوعاً من التعجيز للتهرّب مما يترتب على الدول الغنية دفعه من أموال للصندوق ليستطيع مباشرة أعماله . ولقد اشترطت الدول النامية إسهام كل دولة صناعية بنسبة (١٠) في المائة من حصّتها في التجارة العالمية ، أي أن حكومة « بون » كان عليها أن تسهم بـ (١٠) مليارات من الماركات ، لأن صناعتها تقتطع (١٠) في المائة من حجم تلك التجارة .

أما الولايات المتحدة ، فقد رفضت مبدأ إنشاء ذلك الصندوق ، جملة وتفصيلا ، وسمته بميسم « التكتل الاحتكاري » الذي يحدّ من حرية حركة التجارة العالمية . ولقد أشار الدكتور هنري كيسنجر ، وزير خارجية أميركا السابق ، في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر الرابع « للتجارة والتنمية » الذي انعقد في « نيروبي » في الثالث من شهر أيار — مايو عام (١٩٧٦) ، إلى معارضة بلاده لفكرة إنشاء مثل ذلك الصندوق ، واقترح بدلاً منه، إنشاء صندوق برأس مال قدره مليار دولار ، تسهم في نصف أسهمه دول منظمة « الأوبيك » وتغطي الدول الصناعية النصف الثاني .

أما الغاية من إنشاء ذلك الصندوق ، فهي تشجيع الشركات الغربية

على توظيف أموالها في دول العالم الثالث ، لخلق ظروف عمل أفضل لسكانها ، وتأمين موارد جديدة لخزائن مالها ، ولقد قابل مندوبو العالم الثاني ذلك الاقتراح بابتسامات صفر ، ورمادية ، وسود ، واعتبروها من نوع « الضحك على الذقون » . فالشركات الاحتكارية الغربية لا تترك لأصحاب المواد الأولية الخام إلاّ فتات الأرباح التي تجنيها من عرق الشعوب الفقيرة .

ولقد أجاب الرئيس هواري بومدين ، رئيس الجمهورية الجزائرية ، على اجتهاد الدكتور كيسنجر ، بما جاء في خطابه أمام مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر في شهر أيلول ــ سبتمبر عام (١٩٧٣) ، بالملخص التالي :

« لقد استرعت المواد الأولية دوماً اهتمام العالم ، وأصبح امتلاك هذه الثروات ، عبر التاريخ ، مبدأ رائداً في سلوك الدول المصنعة » .

« إن بنية وآلية الاقتصاد العالمي بأكمله تتحكّم فيها أقلية من الدول الغنية ، وباعتبار أن هذه الدول تملك كل وسائل السيطرة ، فانها تحول مجموع موارد العالم الثالث إلى جيوبها . والنظام الاقتصادي الحالي يشكل عقبة في سبيل النموّ » .

« إن البنك الدولي للإعمار والتنمية لا يستجيب للآمال الموضوعة فيه ، إذ تسيطر عليه الدول المتقدمة ، مما جعله يهتم بإقامة منشآت أولية معينة دون أن تقوم بتشجيع تصنيع البلدان الأفقر . ولم يخصّص للمشاريع الصناعية سوى (٣،٥) مليار دولار من أصل مجموع القروض البالغة (٢٤) مليار دولار . وقد تصرّف البنك كمصرف تجاري ، ثم أخيراً كوسيلة لابتزاز موارد العالم الثالث » .

« إن فشل عقد التنمية إنما يعود إلى غياب الرغبة في نجاحه لدى أكثر الدول المتقدمة ، حيث لعبت الأنانية القومية دوراً كبيراً في مسلك هذه الدول » .

« إن معركة استعادة الموارد الطبيعية تقود مباشرة إلى معركة السيطرة على الأسعار . وقد شاركت دول عديدة من العالم الثالث في معركة استعادة ثرواتها ، ومع ذلك فإن التحقيق النهائي لهذه الاستعادة لن يتم فعلاً إذا بقيت تدور في حلقة المحافظة على آلية التحويل لصالح الأغنيـــاء » .

« إن معركة السيطرة على الأسعار هي مظهر جديد من مظاهر المواجهة بين ديالكتيكية التحكم وديالكتيكية التحرر » .

تلك العلاقة بين جدلية التحكم بأسعار المواد الأولية ، وجدلية التحرر من نير الشركات المتعددة الجنسيات هي التي جعلت الدول الصناعية الكبرى ترفض مبدأ وضع الأطر العملية للربط بين أسعار المواد الأولية وأسعار المنتجات الصناعية . وممـــا زاد في عجز الدول المالكة للمواد الأولية – ما عدا الدول المنتجة للنفط – عن التكتل ضمن منظمة واحدة لكل مادة خام أولية ، أو لعدة مواد منها ، وهو عرض موادها في السوق العالمية متفرّقة ، وموقفها الموزّع بين الهوى والمصلحة بين العالمين : الرأسمالي والاشتراكي .

أما الشركات الاحتكارية فهناك خيوط رفيعة ، وتقنية ، تجعـــل منها – ولو بصورة غير مباشرة – كتلة صلة تتحكّم في طلب تلك المواد الأولية ، في الوقت الذي تختاره ، والسعر الذي تفرضه . أما الدول النامية فهي عاجزة ، بحكم فقدانها للأجهزة الدراسية التي تعتمد على توقعات المستقبل ، والتي أصبحت تعرف في فروع المعرفة الإنسانية

باسم (Futurology) أي علم المستقبلات ، وهذا الأخـــير ليس رجماً بالغيب ، ولا ضرباً بالرمل ، ولا قراءة في الكفّ ، بل حصاد مدروس للتوقعات المستقبلية الناجمة عن تحليل المعطيات الموضوعية ، وتحديد خط مسارها ، ورصد اتجاه رياحها .

إن رفض الدول الصناعية كمبدأ ربط أسعار المواد الأولية بأسعار السلع المصنعة ، يصيب مفاصل الاقتصاد الوطني للعالم الثالث بالصميم ، ويكاد يشلّ تسارُع وتيرة مشاريعه الإنمائية . فهو يفرض الأسعار الرخيصة للمواد الأولية ، ثم يعيد تصديرها مصنعة للبلدان التي تملكها بأسعار مضاعفة عدة مرات . ومعنى ذلك فرض أعبـــاء جديدة على الاقتصاد الوطني ، واستيراد التضخم ، وغلاء أسعار المواد المنتجة محلياً ، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات . فازدياد أسعار السلع المصنعة إنما يعود ، في الأعم الأغلب ، لرغبة الدول الصناعية في الحفاظ على المستوى الحياتي المرتفع لشعوبها ، وتأمين جميع الضمانات الاجتماعية لها ، ومساعدة جيوش العاطلين عن العمل فيها . وهي كلها أسباب لا تمتّ إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية بأيّ صلة .

وحتى ارتفاع أسعار النفط أربع أو خمس مرات في السنوات الأربع الماضية ، فإنه لم يؤثر في مؤشر التضخم ، وحسب إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الأوروبية ، إلاّ بنسبة (١،٥–٢) في المائة ، عـــلى أكثر تقدير .

وليس من قبيل المصادفة اتفاق وزير المال الكندي « جون تيرنر » ، في أثناء ترؤسه اجتماع « الصندوق الدولي » في تشرين الأول – اكتوبر عام (١٩٧٤) ، ومشروع « ولتر ليفي » على ضرورة تحميل الدول النفطية مسؤولية ازدياد حدة التضخم النقدي العالمي ، واقتراحهما ، دعوة الدول المنتجة للنفط إلى « اقتسام المسؤولية » عبر مؤسسة جديدة

دولية تتولى إعادة ضخّ العائدات النفطية في شرايين اقتصـــاد الدول الصناعية ، أي ما عرف فيما بعد باسم (Recyclage) أو إعادة تدوير الدولارات النفطية . فتحميل مسؤولية التضخم للدول النفطية يبرىء ساحة الحكومات الصناعية من تهمة العجز عن محاربة التضخـــم ، ويعيد لخزائن مصارفها ، الأموال التي دفعتها ثمناً لزيادة أسعار النفط . ولقد نجحت الدول الصناعية ، وخصوصاً الولايات المتحدة ، عبر ضغطها الظاهر والخفي على بعض أعضاء منظمة « الأوبيك » ، على « إعادة تدوير » جزء لا يستهان به من تلك العائدات داخل الجسم الاقتصادي الأميركي ، وصمّت آذانها عن سماع ما تجأر به دول العالم الثالث من ضرورة ربط أسعار المواد الأولية بالسلع المصنعة .

٣ ــ إصلاح النظام النقدي العالمي ، وفشل جميع محاولات العالم الثالث لإخراج النظام الاقتصادي العـــالمي الجديد إلى النـــور

من الواضح أن الدعائم الثلاث التي قامت عليها اتفاقية « بريتون ــ وودز » النقدية هي الذهب ، وقابلية تحويل العملات الأساسية إلى ذهب ، وتثبيت أسعار الصرف الثابتة . وليس من تبسيط الأمور القول : إن الذهب كان الدعامة الأولى في النظام النقدي العالمي المذكور ، وذلك لاعتباره الدولار الورقي القابل للتحويل إلى ذهب ، احتياطياً عالمياً لجميع العملات الوطنية . إلاّ أن وضع الدولار تغيّر بعد استرداد الاقتصادين الألماني (الغربي) والياباني لصحتيهما ، مما نجم عن ذلك الواقع الجديد تراجع نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الدولية ، واضطرار واشنطن إلى تخفيض قيمة الدولار مرتين ، ووقف تحويله إلى ذهب .

وهكذا تحوّل تفاقم مشكلة الدولار إلى علة عالمية تجسدت في التضخم

الذي اجتاح الدول الصناعية والنامية على السواء. ومما زاد طين التضخم بلة، تدفق سيول الدولارات الورقية عبر الاستثمارات الأميركية في الخارج، و «انفلاش» الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات، في جميع أنحاء العالم تقريباً. وتتميز تلك الشركات عن غيرها بأنها توظيفات استثمارية ضخمة، يقع جذعها في الولايات المتحدة، وتمتد أعضاؤها إلى الخارج، مع الحفاظ على بقاء مركزها في أحضان الوطن – الأم. وتسمى السوق التي تتحكّم تلك الشركات بها «سوق احتكار القلة» (Oligopoly) أي أنها تكاد تنفرد في تقرير أسعار السلع التي تبيعها فيها، لعدم وجود شركات مثيلة منافسة. وتفرّخ الشركات المتعددة الجنسيات توابع تقع في بلدان أُخرى، تلبس لبوس اسم آخر غير اسم الشركة الأصلية. وهي تتعامل افقياً من الناحية الاقتصادية، أي أنها تقوم بجميع عمليات تحويل المواد الخام إلى سلع صناعية، وتسويقها، وإيصالها إلى المستهلك عبر الشركات، التوابع. ويبلغ حالياً رأس مال تلك الشركات حوالي (٣٠٠) مليار دولار، تملك الولايات المتحدة الأميركية وحدها نصف عددها، ويتوزّع أربعة أخماس تلك الاستثمارات، وبنسب متفاوتة على كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، واليابان.

ولقد تضخمت تلك الشركات المتعددة الجنسيات لدرجة أنها أصبحت مسؤولة عن معظم التوظيفات الاستثمارية المباشرة داخل بلدها الأصلي أيضاً. ففي الولايات المتحدة مثلاً، تقتطع حوالي (٢٥٠) شركة، (٨٠ ٪) من الاستثمارات فيها. أما في ألمانيا الغربية، فتسيطر (٨٢) شركة على (٧٠ ٪) فيها. وكذلك الأمر في بريطانيا إذ تحتكر شركة عالمية الجنسية (٨٠ ٪) من استثماراتها.

أما التنويع الجغرافي لتلك الاستثمارات، فيقع ثلثا مجموعها في الدول

الصناعية المتقدمة ، ويرسب الثلث الباقي في الدول النامية . وهنا تبرز مفارقة صارخة لأن اقتصاديات الدول النامية لا تمثل ثلث الاقتصاد العالمي أو السوق العالمية القابلة لامتصاص ثلث الإنتاج العالمي من السلع المصنعة . ويوجد (١٨ ٪) من تلك الاستثمارات في أميركا اللاتينية ، و (٦ ٪) في إفريقيا ، و (٥ ٪) في آسيا ، و (٣ ٪) في الشرق الأوسط . ويتوزّع التنويع الوظيفي لتلك الاستثمارات على الشكل التـــالي :

في أوروبا الغربية والدول المتقدمة

(٢٣،٦ ٪) في الصناعات البترولية ، (٥،٢ ٪) في المناجم والمحاجر ، (٤٧،٣ ٪) في الصناعات المختلفة الثقيلة منها والخفيفة ، (٢٣،٩ ٪) في بقية النشاطات الاقتصادية .

في الدول النامية

(٣٩،٧ ٪) في استثمار النفـــط ، (٩،٣ ٪) في المناجم ، (٢٦،٩ ٪) في الصناعة (أميركا اللاتينية) ، و (٢٤،١ ٪) في باقي الأصعدة .

إن تدفق سيل تلك الأموال على البلدان النامية قد جلب معه العلل التـــالية :

١ — التضخم السرطاني الذي يسمّم الجسم الاقتصادي كله .

٢ — التحكّم المباشر في الأسعار والأسواق .

٣ — وضع البلد النامي بين نارين : نار التضخم ، ونار القروض .

٤ — عجز البلد النامي عن الإفلات من ذلك الطوق التضخّمي والاحتكاري إلاّ بالخروج من دائرة نفوذ النظام الرأسمالي ، والارتماء بأحضان المعسكر الاشتراكي .

لقد حاولت دول العالم الثالث في أثناء انعقاد الدورة الخاصة للأمم المتحدة التي دعا إليها مؤتمر دول عدم الانحياز ، في الجزائر في أيلول سبتمبر عام (١٩٧٣) ، بلورة الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد ، يعطي ما للدول الصناعية للدول الصناعية ، وما للدول النامية للدول النامية ، وتجاوبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة غير العادية تلك ، مع العالم الثالث ، وتبنّت القرارين (٣٢٠١ ، و ٣٢٠٢) ، الداعيين إلى برمجة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتضمّن الأسس العامة التالية :

١ — النظام النقــدي العالمي ، ودوره في تمويل التنميــة .

٢ — حلّ مشكلة الغذاء في العالم ، وإيجاد حلول حاسمة لمشكلة تجارة المواد الأوّلية .

٣ — تصنيع العــالم النامي .

٤ — نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي .

٥ — تنظيم الرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات .

٦ — تنشيط التعاون بين الدول النامية .

٧ — مساعدة الدول النامية على ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الأوّليــة .

٨ — تدعيم دور الأمم المتحدة في مجالات التعاون الاقتصادي العــالمي .

٩ – احترام ميثاق حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها .

١٠ – إعداد برنامج خاص لمعونات الطوارىء للدول التي تأثرت بالأزمات الاقتصادية ، وخاصة الدول الأقل نمواً .

أما الندوات ، والحلقات ، والدراسات العلمية الجماعية التي عقدت ، ونشرت محتوياتها لحل عقدة ولادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، فأهمها التالية :

١ – ندوة عن « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » التي دعت إليها الحكومة الهولنــدية ، وانعقدت في (لاهاي) من (٢٢) إلى (٢٤) أيار – مايو (١٩٧٥) ، وشارك فيها عدد كبير من المسؤولين الحكوميين ، والخبراء العالميين في شؤون النقد والاقتصاد .

٢ – « حلقة عن العلاقات بين الشمال والجنوب » ، التي نظمها المعهد الأطلسي للشؤون الدوليــة في باريس ، في (١٣) حزيران – يونيو (١٩٧٥) ، وضمّت عدداً كبيراً من رجال العلم ، وحكام المصارف والخبراء .

٣ – « ملتقى الجزائر حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، » الذي نظمه المركز الدولي للتنمية بالاشتراك مع حكومة الجزائر ما بين (٢٤ و ٢٨) حزيران – يونيو (١٩٧٥) ، وحضره حوالي أربعين خبيراً وباحثاً من العالم الثالث المتخلّف ، والعالم الصناعي المتقدم .

٤ – « ندوة المنظمات غير الحكومية » ، التي نظمتها الجمعية الدولية للتنمية باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية المعترَف بها لدى الأمم المتحدة ، والتي انعقدت بالمبنى الزجاجي في نيويورك فيما بين (٢ و ١٢) أيلول – سبتمبر عام (١٩٧٥) .

٥ – تقرير مشروع مؤسسة داغ همرشولد (١٩٧٥) ، وهو يحتوي على دراسة شاملة لأوضاع الاقتصاد العالمي ، وتدعو لتغييرها كلها ، وتعرض استراتيجيات التنمية البديلة ، والعلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وتنتهي بضرورة تطوير الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة لتحقيق التغيير المنشود ، وقد أُطلق على ذلك التقرير اسم « وماذا بعـــد » ؟

٦ – « مراجعة النظام الدولي » ، وهي دراسة نظمها « نادي روما » تحت إشراف العالم الاقتصادي الهولندي « يان تنبرجن » ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، واشترك في إعدادها (٢٢) خبيراً عالمياً ، وتضمّنت عناوين حلول لجميع مشاكل العالم غير الاشتراكي .

٧ – « منتدى العالم الثالث » ، وهو هيئة تمّ تأسيسها في كانون الثاني – يناير (١٩٧٥) في مدينة مكسيكو ، وقد قدمت اقتراحات معيّنة حول معالجة قضايا التنمية في إطار الاستقلال الوطني ، ومنع الاستغلال والاحتكار ، و « فك ارتباط » الشركات الاخطبوطية المتعددة الجنسيات باحتكار باحتكار المواد الأولية التي تمتلكها دول العالم الثالث .

إن كلّ تلك الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية ، عجزت حتى الآن عن رسم صورة واضحة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد لأسباب عديدة أهمها : إصرار الولايات المتحدة على استمرارية هيمنتها الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية على حلفائها أولاً ؛ وعلى بقية العالم غير الاشتراكي ثانياً .

فالتباطؤ في الموافقة على المبادىء العامة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي دعت إليه مراراً وتكراراً توصيات وقرارات الأمم المتحدة ،

ومجموعة دول عدم الانحياز ، ومجموعة دول الـ (٧٧) ، وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية ، يرسم أكثر من علامة استفهام حول النيات البعيدة للولايات المتحدة .

فشبح عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي يخيّم على أوروبا الغربية . ودول العالم الثالث تئنّ تحت وطأة ديونها وفوائدها . ولقد نسفت واشنطن آخر جلسات مؤتمر « حوار الشمال والجنوب » في شهر كانون الأول — ديسمبر الماضي ، لئلاّ توافق على منح دول العالم الثالث « فترة سماح » لوفاء بعض شرائح تلك الديون ، والاستغناء نهائياً عن بعضها الآخر ، وتخوُّفاً من وضع الأسس العملية للربط بين أسعار المواد الأولية وأسعار المنتجات الصناعية .

ولقد فشل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة التي عقدت في نيروبي في أيار — مايو (١٩٧٦) ، في تحقيق أي تقدم على طريق إخراج النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى عالم الوجود . فالولايات المتحدة غير مستعجلة لترتيب شؤون الاقتصاد الدولي المرتبط مكرهاً بالدولار الورقي .

ثمة حقائق ثلاث جهر بها تقرير « المؤسسة المالية العالمية » الذي قدمته إلى « المؤتمر العالمي للتنظيم المالي » الذي انعقد في « مانيلا » بين الرابع والثامن من شهر تشرين الأول — اكتوبر الماضي ، وهي :

١ — ضعف هائل يرين على عملات دول العالم الثالث ، وتزايد أعباء ديونها الضخمة .

٢ — « تعويم » لمعظم العملات العالمية .

٣ — عدم استقرار متزايد في استثمار العملات المتبادلة .

ومن الطبيعي أن يتساقط رذاذ تلك الحقائق الثلاث على دول العالم الثالث ، وتنعكس بالتالي على إحداث عجز مالي خطير في ميزان مدفوعاته تقافزت من (١٢) مليار دولار عام (١٩٦٠) إلى (٣١) مليار عام (١٩٧٢) وإلى (٥٢) مليار دولار في العام الماضي .

خاتمة

إن « مرض العصر » الذي تاه في سراب تحليل ظواهر الشاعر الفرنسي « موسيه » في القرن الماضي ، قد تقمّص الظاهرة المعروفة — المجهولة المسماة : « التضخُّم » . فهي لفظة عامة كتب الكثير عنها ، إلاّ أنها لما تزل غامضة الملامح ، ضبابية التفسير . وربما كانت طبيعية تلك الظاهرة وجوهرها ، شبيهة بما كان يصفه العرب قديماً ، ولا يرونه ، مثل : « الغول ، والعنقاء ، والخلّ الوفي » .

أما التضخم ، فيختلف عن ذلك الثلاثي الوهمي بانعكاسه اليومي على المستوى الحياتي للمواطن العادي ، ومنعه من موازنة موازنته البيئية ، وإيراداته ومصروفاته . وما ينطبق على الفرد هنا يكاد يكون مرآة ما تعاني منه الدول التي ابتليت بداء التضخُّم ، وخصوصاً دول العالم الثالث التي تفتقر إلى الأطر والمؤسسات التي تخفف عنها ويلات ذلك العدو الذي يتسلل إلى الجسم الاقتصادي ، فينخره من الداخل ، ويكاد يخمد أنفاسه .

لقد أدى التضخم إلى شلل مشاريع التنمية في دول العالم الثالث ــ ما عدا الدول البترولية منها ــ وأوقف دوَران عجلات نموّهــا ، وتركها حائرة في كيفية الخروج من « الدوّامة » التي تدور في فراغها . فانخفاض أسعار المواد الأولية ، وتدهور قيمة نقدها ، واضطرارها إلى دفع الأسعار العالية للسلع الصناعية وتضاعف حجم ديونها ، وتراكم فوائدها ، كل أولئك قد اضطرها إلى إعادة النظر في تركيب بنيتها الاقتصادية ، ومطالبة الدول الصناعية عبر هيئة الأمم المتحــدة ، والمؤسسات الدولية ، بضرورة وضع حدّ للنزيف الذي أذبل عروق اقتصادها ، وكاد ينشف شرايينها ، عن طريق وضع نظام اقتصادي عالمي جديد ، يفسح لها المجال في برمجة وجدولة مشاريعها الإنمائية ، واللحاق بركب التصنيع الذي يحــدد ، في الربع الأخير من القرن العشرين ، مركز الدول الحقيقي في ميزان القوى العالمية .

ثمة حقيقة أفرزتها المؤشرات الاقتصادية في العام المنصرم ، وهي أن الولايات المتحدة ما تزال تراوغ في استعجال إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، ابتغاء الإبقاء على استمرارية هيمنتهــا الاقتصادية والعسكرية العالمية . أما بقية العالم ، وخصوصاً النامي منه ، فيتلوّى على خنجر التضخم ، والبطالة ، وارتفاع الأسعار ، بانتظار « غودو » الذي ربما ظهر أخيراً ، بصورة زلازل اجتماعية ، وانقلابات سياسية ، وطوفانات رفضية للإبقاء على الهيمنة الأميركية ، وترك العالم الثالث « يعوم » على مياه الثالوث الاستعماري التقليدي : الفقر ، والجهل ، والمرض . وسدّ جميع السبل أمامه لامتصاص ثرواته الخام ، واستخدام بعض عمالته الرخيصة الثمن ، وتجيير جميع الأرباح التي تجنيها من تغلغل شركاتها الأخطبوطية المتعددة الجنسيات ، في المفاصل الحيوية لاقتصاده القومي ، لصالح الاقتصاد القومي الأميركي .

المراجع العربية

١ – أحمد رشـــاد موسى « دراسة في النظرية الاقتصادية » ، الجزء الأول ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢ – إبراهيم كبـــه « دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي » ، الجزء الأول ، مطبعة الإرشاد ، بغـــداد .

٣ – حـــازم الســـلاوي : « النظرية النقدية » ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧١ .

٤ – عادل احمد حشيش . « أصول الفن المالي في الاقتصاد العام » ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٥ – فؤاد هاشم عوص . « اقتصاديات النقود والتوازن النقدي » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٦ – محمد زكي شافعي . « مقدمة في النقود والبنوك » ، الطبعـــة السابعة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٧ – محمد عبد العزيز عجمية : « اقتصاديات التجارة الدولية » ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٨ – مصطفى رشدي شيحة : « النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي » ، مؤسسة الثقافة الجامعـــة ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .

المراجع الأجنبية

1 — Angelapaulos, Angelos : Tiers Monde face aux pays riches : Ed. P.U.F. Paris 1974.

2 — Angelapaulos, Angelos : Pour une nouvelle Politique du devéloppement International : Ed. P.U.F. Paris 1976

3 — A. Barrèr : Contraverses sur le systéme Keynésien : Ed. Economica, Paris 1976.

4 — Bourguinet, Henri : Marché des Changes, et crise des Monnaies: Ed. Calmann Lévy, Paris 1974.

5 — Dockes, Pierre : L'Internationale du Capital : Ed. P.U.F. Paris 1976

6 — Emminger, Otmar, Divy : Adolfo Feketeer, Janas : Inflation and the International Monetarysystem, the Per Jacobsson Foundation : Basle' Switzerland 1973.

7 — Lagrange Emertienne : Monde nouveau, et nouveau Tiers–Monde : Ed. G. de Bussac, Clermont–Ferrant, 1976.

8 — Leontief, W. – Petri, P. – Carter, Anne, P.: The Future of World Economy : New York, United Nations,1976.

9 — Meister, Albert : L'Inflation Créatrice : Ed. P.U.F. Paris 1976.

10 — Maury, René : Pour Comprendre La Crise : Ed. Albin, Michel, Paris 1975.

11 — Maury, René : La société d'Inflation : Ed. du Seuil, Paris 1973.

12 — Rosier, Bernard : Croissance et Crise Capitalistes . Ed. P.U.F. Paris 1976.

13 — Sampson, Antony : L'Histoire Secréte d'I.T.T. : Ed. Moreau, Paris 1974.

14 — Tinbergen, Jan : Reshaping the International order : New York, F.P. Dutton, 1976.

المحتويات

٤ ليرات لبنانية
أو ٤٠٠ درهم ليبي
أو ما يعادلهما